البراوي

النقطة الرابعة في الميزان

338.91:B26nA

البراوى ، راشد .

النقطة الرابعة في الميزان .

MAR 5

338.91
B26nA

MAR 19 '60

NOV 11 '60

JAN 4 '61

27 Apr 65

338.91
B26nA

النقطة الرابعة

في الميزان

بقلم
دكتور راشد البراوى

الطبعة الأولى
١٩٥٣

Cat. 6 Nov. 53

الثمن ١٠ ص

ملتزمة النشر والطبع
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلى باشا - القاهرة

الإهداء

إلى الذين يجعلون البحث عن الحقائق بغيتهم
وغايتهم

حقيقة الانقلاب الأخير في مصر

تأليف

الدكتور راشد البراوى

نفدت طبعته الأولى فى أيام وصدرت الثانية مزيدة بشكل واضح، وترجم إلى اللغة الانجليزية، ورحبت به الصحافة فى مصر والخارج.

أدق تحليل على صريح لثورة يوليه ١٩٥٢، مع بيان أهدافها وشرح الكثير مما تحقق منذ نشوبها.

الثمن ١٨ ص

قريبا ...

الطبعة الرابعة منه :

حرب البترول

فى الشرق الأوسط

تأليف

دكتور راشد البراوى

إن الطبعة الرابعة وتصدر بعد قليل تفوق سابقاتها من حيث الكم والكيف إذ تزيد عن الثالثة أكثر من ١٢٠ صفحة . آخر الإحصائيات عن الثروة البترولية ، وجداول كاملة عن الشركات ورؤوس أموالها وامتيازاتها ، ومعامل التكرير وخطوط الأنابيب وحصص الحكومات طبقاً لأحدث الاتفاقيات ، ثم شرح واف للأزمات التى يكمن البترول وراءها . . إن هذه الطبعة وثيقة كاملة .

لا مثيل لهذه الطبعة فى العربية فى أية لغة أجنبية :

الثمن : سيحدد عند صدور الكتاب فى صورته الجديدة

موضوعات اليوم .. وكل يوم

يعالجها

الدكتور راشد البراوى

(١) مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط
(الطبعة الثانية) ١٠ ص

(٢) الكتلة الاسلامية ٨

إلى كل من يعنيه التقدم الاقتصادى فى الشرق الأوسط

تقدم الكتاب الأول من نوعه : —

الدولة والنظم الاقتصادية
فى الشرق الأوسط

تأليف — ا . بونيه

ترجمة — الدكتور راشد البراوى

الثمن ٤٥ ﷼

(وثمن النسخة الانجليزية حوالى ١٢٠ قرشاً)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

هناك شعارات وعبارات وألفاظ تظهر لمناسبة معينة أو بصدد حادث معين أو للاعراب عن غاية معلومة ، فإذا بالألسن تتلقفها وترددها ، وسرعان ما تكتسب أهمية خاصة تجعل لها مكانا فى كتاب التاريخ ، تبعاً لمدى انتشارها أو للآثار التى قد تترتب عليها . وهذه الشعارات والعبارات والألفاظ لا تكتسب قيمتها إلا من حيث ما تدل عليه من معان أو ما تهدف إلى تحقيقه من غايات ؛ وكلما كان رد الفعل الناجم منها أكثر اتصالا بالمجال الدولى العام ، كان ذلك أدعى إلى شيوعها وازدياد قيمتها .

ومن هذا القبيل عبارة « النقطة الرابعة » التى - بالرغم من قصر العهد بظهورها - أصبحت حديث الأفراد والهيئات والحكومات والمجتمعات الدولية ، وراحت الأقلام تربط بينها وبين السياسة الدولية الحاضرة ، بصورة أو أخرى . وفى مصر تلقى العبارة على الأفواه وفى الصحف ، يرددها الساسة والمسئولون ويتحدث عنها غير أولئك ، وعظم الضجيج وعلا الحديث وبخاصة منذ توقيع الاتفاقية الخاصة بذلك بين حكومتى مصر والولايات المتحدة ، وما أعقب ذلك من اتفاقات فرعية .

ومما لفت نظرى وأثار اهتمامى انى ما تحدثت مع أحد فى موضوع سياسى أو اقتصادى ، الا وتطرق أذنى عبارة « النقطة الرابعة » حتى ولو لم يكن لها صلة بموضوع الحديث أو النقاش . وكم انهالت علىّ الأسئلة من الأصدقاء والأبناء . وأذكر أن صديقا من رجال الصحافة الممتازين وجه إلىّ طائفة من أسئلة تتصل بمجلس الانتاج القومى والمشروعات الانتاجية التى حققها أو التى يتوافر على دراستها وبحثها ، وطلب إلىّ حين أفرغ من الاجابة عليها أن أتناول موضوع النقطة الرابعة بشىء من الشرح والتحليل . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل لقد تلقيت الكثير من الرسائل التى يطلب أربابها منى أن أعالج هذا الموضوع ولو فى إيجاز ، عسى أن أوفق إلى إلقاء بعض الضوء عليه .

والكل يريد أن يعرف أشياء . . .

ما معنى النقطة الرابعة وما أهدافها الحقيقية ؟

هل تصحبها إلتزامات سياسية من قبل الدولة التى تسعى إليها وتنالها ؟

وهل يترتب عليها الحصول على أموال أمريكية طائلة ، أو تؤدى إلى تدفقها ؟

وإلى أى حد تستطيع أن تسهم فى تنمية الحياة الاقتصادية وترقية الأحوال الاجتماعية فى البلدان التى لم تستكمل نموها ؟

وهل هى استعمار مقنع ، أم أنها خدمة إنسانية ؟

هذه طائفة أو ألوان من التساؤل نلقاها . . وتتفاوت الإجابات ووجهات النظر بشأنها ، ويصل الأمر إلى حد التطرف فى الترحيب بها أو رفضها . فهى عندالبعض مصدرالنعمة والخير ووسيلة التقدم ، وأداة للقضاء على التخلف الاقتصادى والاجتماعى ، بينما نراها عند الآخرين مبعث نقمة ، وشراً كبيراً ، وبابا ينفذ منه ذوو الأطماع .

إزاء هذا كله رأيت لزاماً على أن أخرج هذا الكتيب الصغير المتواضع أحاول فيه عرضاً موجزاً لما يقال له المعونة الفنية ، مع تخصيص الجانب الأوفر منه لهذه « النقطة الرابعة » ؛ وسعيت جهدى أن أضمن هذه الصفحات الإجابة على الكثير من الأسئلة ، مما أشرت إليه ومما لم يتسع المجال لإيراده وذكره . وحرصت كذلك أن أعرض للأمر من مختلف نواحيه ، فأشرحه بالرجوع إلى الوثائق وأمثالها ، وأورد الآراء المختلفة وأجعل كلا منها يناقش الآخر ؛ تاركا - كعادتى فى معظم الأحوال - للقارىء أن يحكم بنفسه وأن يكون رأيه . ولكنى أردت أمراً آخر ، ذلك هو أن أفتح المجال أمام القارىء لكى يستزيد المسألة دراسة من المؤلفات الأوفر مادة والأوسع مدى ونطاقا . وإنى لأرجو أن أكون قد تمكنت فى هذا الحيز الصغير من إنارة السبيل أمام القارىء الذى ما زال أمر النقطة الرابعة يشغل باله واهتمامه .

مارس سنة ١٩٥٣ راشد البراوى

الفصل الأول

التخلف الاقتصادى والاجتماعى

من العبارات التى شاع استعمالها فى السنوات الأخيرة عبارة « البلدان المتخلفة » فنحن نطالعها فى المؤلفات والصحف والمجلات ، ويكثر من استخدامها الساسة والكتاب ، كما نسمعها تتردد خلال المناقشات التى تدور فى أروقة واجتماعات هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

وما من شك أن العالم خلال العصور المتعاقبة حتى اليوم كان وما يزال يشتمل على أقاليم وبلدان تتفاوت فى درجة تطورها وتقدمها ، أو - بعبارة أخرى - من حيث المقدرة على حسن توجيه واستغلال الموارد البشرية والطبيعية والخبرات الفنية والأروات المعنوية ، من أجل تحقيق الهدف الدائم ألا وهو إشباع ما للجماعات من مطالب مادية واجتماعية ، تتنوع وتتعدد ويرتفع مستواها من وقت إلى آخر.

إن التاريخ القديم يحدثنا عن الحضارات التى ارتفع لواءها فى بابل ومصر وفارس وبلاد الإغريق ، كما تشهد بذلك الآثار الباقية حتى اليوم . وفى الوقت ذاته كنا نجد أقاليم واسعة على قدر وافر من التأخر

المادى والاجتماعى إذا ما قيست أحوالها ونظم الحياة فيها بمعايير تلك الحضارات . وفى العصور الوسطى بينما بلغت الدولة الاسلامية المترامية الأطراف شأواً بعيداً فى العلوم والفنون ونظم الحكم والإدارة وأساليب الإنتاج ووسائل التبادل ، ظلت شعوب عدة فى أوربا مثلا تعيش فى حالة من البدائية تدعو إلى الدهشة . وإذا ما عبرنا الزمن ووصلنا إلى القرن التاسع عشر الميلادى وألقينا نظرة ، ولو غير متعمقة ، على القارة الأوربية تراءت لنا صورتان ، كل منهما تخالف الأخرى . فى انجلترا لم يعد للاقطاع وجود بعد أن زال عمليا منذ القرن السادس عشر ، والنظام الصناعى الآلى ثبتت دعائمه وعلا صرحه حتى أصبح ذلك البلد « ورشة العالم » ، والديموقراطية السياسية قد حققت نجاحا واضحاً فصار الشعب بمختلف طبقاته يشترك فى ادارة مصائر الدولة ، والعلوم التطبيقية راحت تتطور باطراد لخدمة الانسان ، ورؤوس الأموال تتراكم بسرعة ووفرة وتتدفق على مناطق العالم المتعددة فى صورة أو أخرى ، ومستوى الحياة آخذ فى الارتفاع وبخاصة بالنسبة الى الطبقات الدنيا من المجتمع ، ذلك أن الغاية النهائية من التطور أن تصبح الطيبات والمنتجات بحيث يقدر على الافادة منها والتمتع بها الأفراد جميعاً . هذا فى انجلترا ، أما فى بلاد مثل ألمانيا (وبخاصة قبل تكوين الاتحاد الألمانى) والروسيا فقد كان يسودها الاقطاع فى أسوأ صوره بعد أن فقد مزاياه ومبرراته التى جعلت منه إبان ظهوره عاملا تطورياً أو مرحلة تقدمية ، والغالبية من

السكان تحترف الزراعة وتزاولها بأساليب بدائية ، ومستوى المعيشة أبرز معالمه الفقر والمرض والجهل .

بين الارقى والمتخلف

من هذا نرى بوضوح أن التاريخ ، منذ كتبه أو سجله الإنسان، كان يعرف بلاداً متقدمة وأخرى لم تستكمل عناصر نموها الاقتصادى والاجتماعى بالقياس إلى المعايير المتطورة . ومعنى هذا أن الجماعة الإنسانية فى صورتها الكلية لم تكن أبداً وليست حتى الآن فى مستوى واحد أو متقارب من حيث الإفادة من إمكانياتها الطبيعية وغيرها .

وإذن فالغاية من التطور دائما أن يرفع من مستوى البلاد المتخلفة تدريجا فيزيل أمثال هذه الفوارق ، عن طريق عملية متصلة من النقل من الأعلى إلى الأخفض أى نقل المعرفة والأساليب الفنية ، فهذا أشبه بطريقة نقل الدم من الجسم السليم إلى العليل ، أو عملية التسوية النسبية بين المرتفعات والمنخفضات . وذلك هنا برفع البلدان المتخلفة إلى مستوى الأرقى .

وليست تعوزنا الأمثلة على تأييد هذه الحقيقة ؛ ولسنا نعتزم الرجوع إلى الماضى البعيد وإنما نؤثر الاعتماد على الأحداث القريبة العهد منا . فحين بدأت ألمانيا (قبل توحيدها) فى الأخذ بأسباب الانقلاب الصناعى لم تأل جهداً فى الاستعانة ، على أوسع نطاق ممكن ، بالخبراء والفنيين الإنجليز ، وبذلك استطاعت أن تقيم صرحها الصناعى على أسس قوية متينة .

وظلت اليابان حتى أواسط القرن التاسع عشر تعيش فى عزلة عن المدنية الغربية ، فلما أرغمت على فتح أبوابها أمام الغرب وتجارته وخشيت سيطرته كما حدث فى جهات أخرى ، رأت لزاما عليها أن تحاول اللحاق به عن طريق اقتباس أسباب قوته وتفوقه ، ومن هنا توسعت فى استقدام الخبراء ورجال الأعمال من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا ، دون أن يساورها أى نوع من مركبات النقص أو الغرور أو يستبد بها الخوف من أن تكون الاستفادة من خبرات الغير وسيلة للسيطرة عليها لأن هذا رهن بطريقة الاستفادة وكيفية الحرص على الصالح العام . وهؤلاء الخبراء ، كل فى ميدانه ، هم الذين مكنوها خلال فترة قصيرة جداً بالقياس إلى أعمار الشعوب ، من تعديل نظمها السياسية والادارية ، وإقامة الصناعات المختلفة ، وتكوين جيش قوى حديث ، وبناء بحرية صار لها مقامها المرموق فى منطقة الشرق الأقصى والمحيط الهادى ، وتنقيح نظم التعليم بما يجعلها تتمشى مع موكب التقدم فى العالم المتطور .

ولما حدثت الثورة الروسية فى عام ١٩١٧ اجتازت البلاد مرحلة من الحرب الأهلية والاضطراب الشامل حتى أوشكت اقتصادياتها على الانهيار . وإذ استقرت الأوضاع السياسية الداخلية قامت الحكومة بوضع برنامج طويل الأمد لتعبئة الموارد المتنوعة فى شتى الميادين المتصلة بالإنتاج ، وظهر ذلك أولا على صورة مشروع للسنوات

الخمس . وهنا نجد هذه الحكومة تلجأ إلى الخارج فتستورد الآلات والمعدات التى تساعد على التنفيذ ، وتستقدم الخبراء والفنيين ورجال الاختصاص فى النواحى التى لم تبلغ فيها القـــدر الواجب من الكفاية ، وكانوا من الانجليز والألمان والأمريكيين وغيرهم ؛ بل إن مشروع نهر الدنيبر الضخم قام بتصميمه والإشراف على تنفيذه الأمريكى هوفمان ومعه بعض معاونيه .حدث ذلك بالرغم من التفاوت البين بين الأنظمة السائدة فى الروسيا والبلدان التى ينتمى اليها أولئك الفنيون ، بل وبالرغم من التعارض بين أهداف الطرفين السياسية .

فى هذه الأمثلة دليل واضح على أهمية المعرفة الفنية حين تطبق على استغلال ما يملك بلد معين من موارد وثروات وامكانيات . لقد كان تقدم ألمانيا الصناعى من معجزات التاريخ الأوربى الحديث ، وكانت نهضة اليابان خلال سنوات قلائل نسبياً مدعاة الى الدهشة المقرونة بالإعجاب والتقدير ، ولكن ينبغى أن نذكر بين العوامل الحاسمة فى إدراك هذه النتائج شعور هذين البلدين بالحاجة الى الإفادة مما لدى شعوب أخرى فى العالم من خبرات فنية . قد ينطوى إقليم معين على منابع الثروة . وقد يضم المال اللازم ، ولكن أهله يعجزون عن استغلال ذلك كله لأنه تنقصهم الوسائل العلمية والفنية التى تمكنهم من ذلك .

ما معنى التخلف ؟

فى عام ١٩٣٩ نشرت عصبة الأمم عرضا للأحوال السائدة فى ثلاث وخمسين بلداً قسمت إلى المجموعات الثلاث الآتية :

أولا : المجموعة الأولى وتضم ١٥ شعباً وتمثل خمس سكان العالم وفى كل منها يربو متوسط الدخل السنوى للفرد الواحد على مائتى ريال .

ثانيا : وتشتمل المجموعة الثانية على عشر أمم تمثل سدس سكان العالم ، ويتراوح متوسط دخل الفرد سنويا فى كل منها ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ ريال .

ثالثاً : أما المجموعة الأخيرة وتضم ٢٨ بلداً أهلها عبارة عن ثلثى سكان الكرة الأرضية ، فان هذا الدخل يقل عن ١٠٠ ريال فى السنة . ومعنى هذا ، طبقا لمعيار الدخل بالنسبة إلى الفرد الواحد ، أن الأمم المتخلفة تمثل أغلبية سكان هذا الكوكب الذى نعيش على ظهره .

ومنذ الحرب العالمية الثانية زادت حدة التفاوت بين أعلى البلاد وأقلها من ناحية الدخل السنوى للفرد كما يتضح من البيان التالى : —

البلد	دخل الفرد فى السنة (مقدراً بالدولار الأمريكى)
الولايات المتحدة	٣٠٠٠
بريطانيا العظمى	٧٠٠
الأرجنتين	٣٤٦
سيلان والهند	٧٠
المملكة العربية السعودية	٤٠
إندونيسيا	٢٥

والجدول التالى يبين توزيع الدخل فى سبعين بلداً (عام١٩٤٩) : -

متوسط الدخل للفرد الواحد بالدولار الأمريكى	عدد البلدان		عدد السكان		الدخل الاهلى	
	المجموع	النسبة المئوية إلى المجموع الكلى	المجموع بالملايين	النسبة المئوية إلى المجموع الكلى	المجموع (ملايين الدولارات الأمريكية)	النسبة إلى المجموع الكلى
أقل من ٥٠	١٢	١٧	٩ر٦٥٠	٣١	١٨٦٣٢	٤
« « ٢٠٠	٤٠	٥٧	١ر١٣٨١	٦٦	٧٤٩٦٢	١٥
« « ٦٠٠	٦٢	٨٩	١ر١٨٤١	٨٩	٢٢٦٢٩٣	٤٤
« « ٩٠٠	٦٩	٩٩	٧ر١٩٣٠	٩٣	٢٩٦٢٧٠	٥٨
« « ١٥٠٠	٧٠	١٠٠	٩ر٢٠٧٩	١٠٠	٥١٣١٠١	١٠٠

ومن الواضح أن الدخل مقوما بالنقود لا يكفى لكى يروى لنا القصة كاملة ، وإنما ينبغى أن نربط بينه وبين الأسعار المحلية ، فضلا عن تلك التى تسود فى الأسواق العالمية . ومع ذلك فحين نحاول أن نجعل من انخفاضه مقياسا للتخلف ، ينبغى أن نضيف إليه أو نأخذ معه فى الاعتبار العوامل أو الظروف الآتية : —

(١) ارتفاع معدل الوفيات وبخاصة بين الأطفال ، فلهذا صلة بالتغذية ودرجة الثقافة ومبلغ الدراية الصحية .

(٢) الزيادة الكبيرة فى عدد السكان بالنسبة إلى موارد العيش والعمل ، فاذا زادت الأولى باطراد وبسرعة أدى ذلك بطبيعة الحال إلى هبوط الدخول وبالتالى الى انحطاط مستوى المعيشة .

(٣) انتشار الأمراض المتوطنة التى تصيب الغالبية من السكان .

(٤) سوء التغذية كما يدل على ذلك عدد الوحدات الحرارية التى يشتمل عليها غذاء الفرد العادى .

(٥) نقص الخدمات الصحية والاجتماعية .

(٦) المستوى التعليمى والثقافى بالنسبة إلى جمهور الشعب .

(٧) مدى استهلاك القوة الكهربائية فى الأغراض الصناعية وما إليها .

(٨) درجة الإنتاجية للفرد فى الصناعة والزراعة ، وبالنسبة إلى الفرد والفدان فى حالة الزراعة وحدها .

(٩) حالة الطرق والمواصلات الحديدية وغيرها .
(١٠) الطاقة على الادخار والاستثمار .

واذن ، فلكى يتمكن بلد معين من الخروج من حالة التخلف الاقتصادى والاجتماعى التى يعانيها ، أو أن يستكمل نموه إن شئنا تعبيرا آخر يصبح لزاما عليه أن يعمل ، بشتى الأساليب الممكنة ، على رفع المستويات فى هذه النواحى . إن هذا الأمر ربما لم يكن ذا بال حين كانت الشعوب تعيش فى عزلة وانفصال أو ما يقرب من ذلك ، أما اليوم وقد ارتبطت البلاد بعضها ببعض نتيجة التقدم فى وسائل المواصلات كما تشابكت مصالح أقاليم العالم بصورة أو أخرى ، فقد صار علاج التخلف ضرورة ، لا من جانب من يعانيه فحسب ، بل ومن ناحية البلدان الأخرى التى بلغت مرحلة واضحة من الرقى الفنى . إن هذا العلاج يجب ، فى ظروف العالم الراهنة ، أن يكون ذا صبغة تعاونية .

ولسنا نعدو الحقيقة إذ نقرر أن المشكلة الكبرى التى تئن من وطأتها غالبية شعوب الكرة الأرضية ، والتى تتصل اتصالا وثيقا بمشكلات أخرى لا تقل عنها خطورة وأهمية ، هى الفقر ، أو المسئول الأكبر عن الجهل والمرض . إلا أن الشعوب قد أصبحت تدرك اليوم أن من المستطاع التغلب على هذا الداء وما يتولد عنه أو يرتبط به ، وبالرغم مما يتطلبه الأمر من مزيد جهد ووقت ، وذلك عن طريق التقدم العلمى والفنى مما يتوافر لدى البلدان التى تخطت دائرة التخلف

وبالتعاون القائم على التكافؤ والمنفعة المتبادلة ، دون أن يكون ذلك سبيلا إلى استغلال لم يعد متفقا مع روح العصر .

وليس معنى هذا أن المعرفة الفنية تخلق المعجزات بين يوم وليلة ولكن قيمتها أنها تنير السبيل وترسم القواعد والأسس وفقا لأحدث النظريات والمبادئ فكأنها تساعد على اختزال الزمن نوعا ، وتدفع التطور قدما وبخطى أسرع .

ومن الخطأ الظن بأن حالة التخلف الاقتصادى والاجتماعى ملازمة للتبعية السياسية . فبلاد أمريكا اللاتينية كانت إلى عهد قريب ، بل وما زال كثير منها ، مما يندرج فى عداد الأقاليم التى لم تستكمل نموها الاقتصادى والاجتماعى إلى القدر الواجب وذلك طبقا للمعايير التى أوردناها ونحن نفسر معنى التخلف ، هذا مع العلم بأن هذه البلدان جميعا متمتعة باستقلالها السياسى وسيادتها منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر . وينطبق هذا الأمر كذلك على الكثير من بلدان أوربا الوسطى والبلقانية . ولقد عمدت هذه كلها ، بدرجات متفاوتة ، إلى الافادة من خبرات الشعوب الأخرى ، دون أن تفقد استقلالها وسيادتها . إن التخلف نفسه ، لا الاستعانة بخبرة فنية ، هو الذى يفتح الباب للسيطرة الأجنبية ويمكن لها .

لماذا يجب القضاء على التخلف ؟

إن التخلف كما فسرناه معناه أن هناك جماعات انسانية عاجزة عن

استغلال ثرواتها وامكانياتها ، فتعيش فريسة للفقر والأمراض والأمية مما ينطوى على انتقاص كبير من الكرامة البشرية . ولا ريب أن مثل هذه المجتمعات تكون عادة ضحية للاستغلال من جانب حكامها فى الداخل والطامعين فى خيراتها من الخارج ؛ والحق إن الأمم التى فى هذا الوضع الاقتصادى والاجتماعى تعد أسلس قياداً وأكثر رضوخا من سواها .

وعلاوة على ذلك ، فان بقاء موارد بشرية ومادية دون أن تستغل على الوجه السليم معناه أن العالم لا يستفيد بالقدر الواجب من الخيرات التى هيأتها الطبيعة . ومامن شك أن ترقية أحوال أمثال هذه المجتمعات التى لم تستكمل نموها من صالح الشعوب الراقية نفسها ، لأن تقدم الأولى يزيد من مقدرتها على الاستهلاك وتبادل المنفعة مما يعود بالنفع على الثانية .

وأخيراً . وليس آخراً . فالقضاء على التخلف خدمة كبرى للسلام العالمى ، ذلك أن النزاع بين الدول انما يدور عادة حول المناطق المتأخرة والمتخلفة ، فاذا ماارتقت أحوال الأخيرة أصبحت على قدم المساواة مع الشعوب الأخرى وصار فى مقدورها أن تسهم فى بناء صرح السلام الدولى . (١)

---

(١) سنزيد الحديث عن هذه الناحية فى الفصول التالية .

الفصل الثانى

تطور فلسفة المعونة الفنية

قبل قيام منظمة الأمم المتحدة وظهور برنامج النقطة الرابعة ، عرف العالم عدداً من الهيئات التى كانت تضطلع بعبء تقديم المساعدات الفنية لأعضائها ، ومن أمثلة ذلك الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية (١٨٦٥) واتحاد البريد العالمى (١٨٧٥) . فكانت هاتان الهيئتان تقومان بتبادل المعلومات والتشاور فى الأمور التى تهم كلا منهما ، وذلك عن طريق عقد المؤتمرات الإقليمية والاجتماعات الفنية وإعارة الخبراء للدول الأعضاء ، للمساهمة فى رسم المشروعات ذات الصلة بوظيفة كل من هاتين الهيئتين الدوليتين . وفى الوقت نفسه كانت هناك هيئات إقليمية عدة تبذل جهوداً طيبة فى سبيل التعاون بين أعضائها مثل منظمة الدول الأمريكية ولجنة سكان البحر الكاريبى ولجنة المحيط الهادى الجنوبى . وعلاوة على ذلك كانت بلاد أمريكا اللاتينية تعمل على ترقية أحوالها واستغلال مواردها عن طريق الانتفاع بالخبراء وبخاصة من الولايات المتحدة ، وإن بورتوريكو لتضرب مثلا طيباً وعمليا على ما استطاعت المعونة الفنية الأمريكية أن تحققه فى ميادين الزراعة والصناعة والأحوال الاجتماعية المختلفة .

المعونة الفنية وميثاق الأمم المتحدة :

وحين نتحدث عن المعونة الفنية ، ينبغى أن نذكر أن هذا كله إنما يستمد كيانه من الميثاق الذى وقعته الدول الأعضاء . فالفقرة الثالثة من المادة الأولى تحدثنا أن مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها تشتمل على « تحقيق التعاون الدولى على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية » ، وهكذا يعتبر الميثاق من حيث اهتمامه بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية خطوة تقدمية بالنسبة إلى عهد عصبة الأمم ، تلك المنظمة التى خرجت إلى عالم الوجود فى أعقاب الحرب العالمية الأولى .

ولكن الميثاق يسير خطوة أبعد من هذا ويتجه نحو التخصيص وذلك فى المادة الخامسة والخمسين إذ يقول :

« رغبة فى تهيئة دواعى الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، تعمل الأمم المتحدة على :

(ا) تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب العمالة المتصلة لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادى والاجتماعى .

(ب) تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية

والصحية وما يتصل بها ، وتعزيز التعاون الدولى فى أمور الثقافة والتعليم » .

ثم نطالع بعد ذلك فى المادة ٥٦ « يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا ، منفردين أو مشتركين ، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة من أجل إدراك الغايات المنصوص عليها فى المادة الخامسة والخمسين » .

وبالتمعن فى هاتين المادتين نصل إلى النتائج التالية :

أولا : إن الأمم المتحدة تعتبر تقديم المعونة الفنية إلى الشعوب التى تحتاج إليها ، ضرورة من أجل تحقيق التعاون الدولى وتعزيز السلام العالمى ؛ وهذا ما يدل على تطور سليم فى النظرة إلى هذه الناحية .

ثانيا : إن المعونة الفنية هذه تتولى توفير أسبابها ووسائلها الدول الأعضاء بصورة جماعية عن طريق الوكالات المتخصصة وطبقا لبرامج وخطط معينة تضعها الهيئة الدولية .

ثالثا : يجوز لدولة أو أكثر أن تؤدى المهمة نفسها بالنسبة إلى البلدان المتخلفة ، على اعتبار أن هذا العمل نوع من التعاون مع هيئة الأمم فى تحقيق أهدافها ومبادئها .

جهود متفرقة .

عملت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على تنفيذ المبادىء التى اشتملت عليها المادتان اللتان سلفت الإشارة إليهما ، غير أن تلك الجهود كانت مبعثرة ولا تسير وفقاً لخطة مرسومة قد نسقت عناصرها. ففى سنة ١٩٤٧ أوفدت الهيئة أربعة وعشرين من الخبراء الفنيين إلى تسع دول ، لتقديم الاستشارات والآراء الفنية بشأن بعض مشروعات اجتماعية . ومنذ ذلك التاريخ ، وميدان الخدمات الاجتماعية فى برنامج المساعدة الفنية يتسع مداه يوماً بعد آخر ، كما توجه بعض الخبراء إلى ڤنزويلا ثلاث مرات لمساعدة حكومتها فى تنظيم شئونها المالية . وفى سنة ١٩٤٨ دخل البرنامج فى طور جديد حين توجهت بعثة من الخبراء الدوليين فى صحبة اخصائيين من هيئة التغذية والزراعة واليونسكو والهيئة الصحية العالمية وصندوق النقد الدولى الى جزيرة هايتى ، بناء على طلب من حكومتها ، لدراسة مختلف نواحى الحياة الاقتصادية والتوصية بالإجراءات التى يتعين اتخاذها من أجل النهوض بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والصحية .

وعملت الوكالات المتخصصة على أن تلعب هذا الدور نفسه ، كل فى ميدان عملها واختصاصها .

فالهيئة الصحية العالمية بذلت كل مافى وسعها لمعاونة الحكومات على مكافحة الأوبئة والأمراض كالسل والملاريا ، وعلى العناية بالأمومة فضلا عن تدريب عـــدد من الأهالى الوطنيين على الاضطلاع بهذا

العمل . وبعث البنك الدولى للانشاء والتعمير جماعات من خبرائه ورجاله الى عدد وافر من الدول لدراسة الأوضاع الاقتصادية والمساعدة فى رسم وتنظيم المشروعات المالية .

وقدم صندوق النقد الدولى خدماته لمن يطلبها ، إما بتقديم النقد الأجنبى إلى الدول إذا لم يتوافر لديها ، واما بمدها بالاخصائيين فى المسائل المالية والنقدية . وقدمت هيئة اليونسكو المنح التدريبية والدراسية ، كما زودت بعض المؤسسات بالأدوات اللازمة للثقافة ، وأرسلت البعثات التى تقدم الارشادات اللازمة فى شئون التربية والتعليم ، من الناحيتين النظرية والتطبيقية .

لمست الأمم المتحدة تطور ذلك النشاط الذى أوردنا بعض الأمثلة الدالة عليه ، فأوصت الجمعية العامة فى ٤ ديسمبر منذ عام ١٩٤٨ المجلس الاقتصادى والاجتماعى والوكالات المتخصصة بضرورة توجيه مزيد من الاهتمام الى الشؤون الاقتصادية فى الدول التى لم تستكمل نموها الاقتصادى والاجتماعى بعد ، كما طلبت اليه بالذات أن يرفع اليها تقريرا سنويا ، يوضح فيه كل ما يتخذ من خطوات وإجراءات وما يقدم من اقتراحات خاصة ببعض الاعمال الاضافية فى سبيل الانعاش الاقتصادى ورفع مستوى الحياة فى هذه البلدان . وأكثر من هذا فقد خصصت الجمعية العامة مبلغا وقدره ٢٨٨ر٠٠٠ دولار فى ميزانيتها لعام ١٩٤٩ من أجل تمويل برنامج المساعدات الفنية ، على

أن يضطلع المجلس الاقتصادى والاجتماعى بهذه المهمة الخطيرة .

ولكن ، لم تكد تنقضى أسابيع قلائل حتى جد عامل هام ، أو قل حدث تحول بالغ الشأن ، كان له أثره وصداه فى الامم المتحدة وفى خارجها ، ذلك هو ظهور « النقطة الرابعة » إلى عالم الوجود الرسمى .

الفصل الثالث

النقطة الرابعة

فى ٢٠ يناير من عام ١٩٤٩ وقف المستر ترومان رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية أمام الكونجرس يلقى خطابه الافتتاحى وفيه يعرض برنامجا «للسلام والحرية» ويشتمل على نقاط أربع ، منها:

١ ــ التأييد الذى لا يضعف ، للأمم المتحدة والوكالات المرتبطة بها .

٢ ــ الاستمرار فى تنفيذ البرامج الأمريكية التى تستهدف الإنعاش الاقتصادى بالعالم .

٣ ــ تقوية الشعوب المحبة للسلام ضد أخطار العدوان .

ولكن النقطة الأخيرة فى البرنامج هى التى تتصل بموضوع هذا البحث ، ومن هنا أطلقت عبارة « النقطة الرابعة » على نظام أو برنامج المساعدات الفنية الأمريكية .

النقطة الرابعة :

تحدث ترومان فقال « . . . يجب علينا أن نبدأ السير نحو تنفيذ برنامج جرىء لكى نجعل ثمار تقدمنا العلمى والصناعى ميسورة من أجل تحسين وتنمية المناطق التى لم تستكمل نموها الاقتصادى .

إن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون فى ظروف تقرب من البؤس . فغذائهم يقصر عما فيه كفايتهم ، وهم ضحايا المرض، وحياتهم الاقتصادية بدائية طابعها الركود ، وإن فقرهم ليعرقل ويهدد ، لا كيانهم وحدهم فحسب ، بل وكيان المناطق الأكثر رخاء ورغداً .

ولأول مرة فى التاريخ . تملك البشرية المعرفة والمهارة اللازمتين للتخفيف من آلام هذه الشعوب .

والولايات المتحدة فى مقدمة الشعوب من حيث نمو وتقدم الأساليب الصناعية والفنية . إن الموارد المادية التى يمكن أن نقدمها لمساعدة الشعوب الأخرى محدودة ، ولكن مواردنا من المعرفة الفنية يزداد نموها باطراد وهى غير قابلة للنفاذ .

إنى أعتقد أن من واجبنا أن نجعل فى ميسور الشعوب المحبة للسلام ما نملك من معرفة فنية لكى نعاونها على إدراك أهدافها وأمانيها من أجل حياة أفضل . وعلينا ، بالتعاون مع الشعوب الأخرى ، أن نشجع استثمار رأس المال فى المناطق التى هى بحاجة إلى التنمية .

ينبغى أن يكون هدفنا مساعدة الشعوب الحرة فى العالم ، بواسطة جهودنا ، فى إنتاج مقادير أوفر من الغذاء والملبس ومواد بناء المساكن ومن القوة الميكانيكية ، للتخفيف من الأعباء التى يرزحون تحتها .

إننا ندعو البلاد الأخرى لتضم مواردها الفنية إلى مواردنا ،

وإنا لنرحب بهذه المساهمة من جانبها ، لأن هذا يجب أن يكون مشروعا تعاونيا تعمل فى ظله جميع الامم سوياً عن طريق هيئة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، حيثما كان ذلك مستطاعاً من الوجهة العملية . يجب أن يكون هذا مجهوداً ذا صبغة عالمية لتحقيق السلام والوفرة والحرية .

إنه بالتعاون بين رجال الأعمال ورأس المال الخاص والزراعة والعمل فى هذا البلد ، يستطيع البرنامج أن يزيد من النشاط الصناعى فى الشعوب الأخرى ويرفع من مستويات المعيشة فيها بدرجة محسوسة . ومثل هذه التطورات الاقتصادية الجديدة يجب رسمها ومراقبتها كيما تعود بالفائدة على شعوب المناطق التى تجرى فيها هذه التطورات . وان الضمانات التى يحصل عليها المستثمر ينبغى أن توازنها ضمانات أخرى فى صالح تلك الشعوب التى تستخدم مواردها وأيديها العاملة من أجل تحقيق هذه التطورات .

. . . إن كافة البلدان ، بما فيها بلدنا ، ستستفيد كثيراً من برنامج إنشائى يكفل أفضل السبل لاستغلال موارد العالم البشرية والطبيعية ، وقد دلت التجارب على أن تجارتنا مع البلدان الأخرى يتسع نطاقها كلما تقدمت هذه الأخيرة من النواحى الصناعية والاقتصادية .

إن زيادة الإنتاج مفتاح الرخاء والسلام ، والطريق إلى زيادة الانتاج إنما يكون بالعمل على تطبيق واستخدام المعرفة العلمية والفنية الحديثة بأوسع الحدود وبصورة أشد قوة ونشاطاً » .

هذا هو العرض الذى قدمه الرئيس ترومان لبرنامج التعاون الفنى، والذى أصبح يعرف فى الأدب الدولى باسم « النقطة الرابعة » لأنه عبارة عن آخر النقط الأربع فى برنامجه الذى أعلنه والذى رآه ، من وجهة نظره ، مؤديا إلى تحقيق السلام والحرية .

ولم يمض وقت حتى قدم إلى الكونجرس مشروع قانون بهذا الشأن ، ويشتمل على المعايير التى على ضوئها ينظر فى الطلبات التى تتقدم بها الدول من أجل الحصول على هذه المعونة الفنية :—

أولا : هل المعونة المطلوبة جزء من برنامج قد أعد بطريقة معقولة لكى يساهم فى تحقيق التقدم المتوازن والمتصل الحلقات للبلد أو المنطقة المنتفعة ؟ .

ثانياً : هل التسهيلات مطلوبة فعلا نظراً لوجود نظائرها فى المنطقة ، وأنها سليمة من الوجهة الاقتصادية ؟

ثالثاً : وفيما يختص بالمشروعات التى يطلب من أجلها رأس مال ، هل رأس المال موجود فى البلد وفى غيره بحيث يمكن الحصول عليه بشروط معقولة وبمقادير تكفى لتمويل أمثال هذه المشروعات؟

هذا ، ويتضمن القانون فى صيغته النهائية إشارات ذات طابع عام إلى مشكلة الاستثمار ، وهنا نلاحظ عدم وجود منح أو اعتمادات إلا ما هو ضرورى لدفع مرتبات الخبراء والتكاليف الدولارية اللازمة للخدمات التعليمية التى لا بد منها لتدريب بعض أهالى البلد الذى يسعى إلى هذه

المعونة ، وكذلك شراء المعدات التى يحتاج إليها هؤلاء الخبراء من أجل إجراء تجاربهم . أما فيما يتعلق بتمويل المشروعات التى يوصى بها الخبراء طبقاً للبرنامج ، فهناك وسائل أخرى يمكن الإلتجاء إليها وهى البنك الدولى للانشاء والتعمير وبنك التصدير والاستيراد وغيرهما (١).

ولقد رصد القانون مبلغاً قدره ٣٤٫٥ مليونا من الدولارات لتهيئة الوسائل التى تمكن من استخدام الفنيين ودفع ثمن التسهيلات والخدمات التدريبية التى يتعين توفيرها وتقديمها .

رد الفعل فى الامم المتحدة :

يلاحظ أن رئيس جمهورية الولايات المتحدة دعا جميع الدول إلى التضافر معها فى سبيل هذا العمل التعاونى المشترك عن طريق هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة كلما استطاعت إلى ذلك سبيلا . ولهذا لم يمض شهران على خطاب الرئيس الأمريكى حتى وافق المجلس الإقتصادى والاجتماعى على اقتراح تقدم به ممثل الولايات المتحدة ، وفيه يدعو إلى إقامة برنامج موسع للمعونة الفنية . وبعد ذلك اجتمع الأمين العام لهيئة الأمم بمديرى ثمان من الوكالات المتخصصة ، حيث صاغ المجتمعون مشروع برنامج للنظام الذى ينبغى أن تسير عليه هيئة الأمم المتحدة وفروعها ، عرض على المجلس الاقتصادى

---

(١) سنتحدث عن هذه الناحية فيما بعد .

والاجتماعى فى أغسطس من العام نفسه ، للموافقة عليه ورفعه إلى الجمعية العامة .

وكذلك وافق المجلس الاقتصادى والاجتماعى على الدعوة إلى مؤتمر للمساعدة الفنية يطلب فيه إلى الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة أن تساهم كل منها ماليا فى الاكتتاب لهذا البرامج ، على أن تودع الأموال التى يكتتب بها فى حساب خاص . وبلغت الأموال التى اكتتبت بها الدول المجتمعة فى ليك سكس (يونيو ١٩٥٠) لتمويل مشروعات البرنامج الموسع ٢٠٠٤٦٫٥٥٢ دولارا وذلك خلال الفترة الممتدة من أول يوليو سنة ١٩٥٠ حتى نهاية العام التالى .

العلاقة بين الامم المتحدة والنقطة الرابعة :

حرص المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، من أجل عدم بعثرة الجهود ، على إقامة الصلة بينه وبين ممثلى المنظمات الاقليمية الأخرى التى تبذل جهودها فى سبيل التقدم الاقتصادى والاجتماعى ومنها مجلس التعاون الفنى لمنطقة جنوب وجنوبى شرق آسيا[١] وهيئة اتحاد الدول الأمريكية[٢] .

---

(١) تألفت طبقا لمشروع كولومبو ، ومهمتها تنظيم نواحى التعاون عن طريق المساعدات الفنية . وقد بدأ هذا المشروع عام ١٩٥٠ وتشترك فيه استراليا وكند وسيلان والهند وباكستان ونيوزيلندا وبريطانيا .

(٢) وضع مشروعا التدريب الفنى فى كل من أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية .

وتقول نشرة «الأمم المتحدة وبرامج المساعدات الفنية» الصادرة فى يناير من عام ١٩٥٢ إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تحيط مجلس المساعدات الفنية علما بجميع الطلبات التى تقدم اليها من قبل الحكومات المختلفة التى تطلب المساعدة الفنية، كما تقدم للمجلس صورة من الاتفاقات التى تعقد بين الحكومة الأمريكية والحكومات الأخرى بمقتضى برنامج النقطة الرابعة» ، والغرض من ذلك مزدوج، أولهما تنسيق التعاون فى هذا الميدان الفنى ، وثانيهما للتأكد من أن الاتفاقات التى تعقد طبقا للنقطة الرابعة لا تخرج عن نطاق المبادىء التى تقوم عليها برامج المساعدة الفنية التى تقدمها الأمم المتحدة .

وتمشيا مع هذه الفكرة عقد مندوبو الولايات المتحدة مع المسئولين عن برنامج الأمم المتحدة الموسع للمساعدات الفنية بعض الاجتماعات لتبادل الرأى والتشاور فى شئون هذه المساعدات ، وكانت هذه الاجتماعات وما تزال تعقد تحت إشراف الحكومة التى تطلب المساعدة من الولايات المتحدة ، وبناء على رغبتها» . ومعنى هذا انه فى كلتا الحالتين فان الأمر متروك لتقدير وحاجة ورغبة الدولة طالبة المعونة .

قلنا ان المبالغ التى ساهمت بها الدول الأربع والخمسين بلغت ٥٥٢ و ٠٤٦ و ٢٠ دولاراً لمدة عام ونصف ، وهنا تحدثنا النشرة

« أن الحكومة الأمريكية تعهدت بتخصيص مبلغ ٥٠٠ و ٠٠٧ و١٢ دولارا يعادل ٦٠ ٪ من نفقات البرنامج الموسع خلال تلك الفترة لتكتتب به فى مشروع البرنامج الموسع للمساعدات الفنية ، على ان يؤخذ هذا المبلغ من الاعتماد البالغ قيمته ٠٠٠ و ٥٠٠ و ٣٤ دولار الذى أدرجته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٠ للانفاق على مشروع برنامج النقطة الرابعة الأمريكى » . وهكذا نرى ان هناك صلة وثيقة بين برنامج كل من الحكومة الأمريكية والأمم المتحدة من حيث الفكرة والقواعد والتنسيق وغير ذلك .

وسائل المساعدات الفنية .

تحدثنا عن البرنامج الموسع وجهود الوكالات المتخصصة والنقطة الرابعة ، وهذه كلها تلتقى عند المراد بالمساعدة الفنية التى تنحصر فى المسائل التالية :

(١) تضم كثير من البلدان التى لم تستكمل نموها بعد ، الإخصائيين الأكفاء فى مختلف النواحى ، ولكن أغلبهم لم تتوافر له فرص الاتصال الدائم بأساليب التطور الحديثة التى بلغتها البلاد المتقدمة ؛ وفى مثل هذه الحالات تقدم الأمم المتحدة أو إحدى الوكالات المتخصصة مساعدتها إليهم عن طريق المنح العلمية فتدفع لهم نفقات السفر والاقامة وتسهل لهم سبل الإنتقال إلى البلاد المتقدمة للاطلاع على أحدث

الأساليب الفنية والقيام عن كثب بالدراسات التى هم بحاجة إليها ، وهذا الهدف نفسه يتحقق عن طريق نظام الفولبريث الذى يعد من بعض جوانبه مكملا لمشروع النقطة الرابعة .

(٢) إيفاد الخبراء إلى إحدى البلدان لدراسة مشكلة من مشكلات التقدم الاقتصادية ، وتقديم آرائهم وتوصياتهم بشأنها . وتتعدد هذه المشكلات فمنها المسائل العامة كالقيام باستعراض الموارد الاقتصادية ووسائل استغلالها ، ومنها المسائل الخاصة بدراسة أفضل الطرق لتنفيذ مشروع معين أو إقامة منشأة صناعية ما ، وكذلك كثيرا ما يحدث أن تطلب بعض الحكومات إيفاد خبير أو بعثة للتعاون مع موظفيها فى إقامة وتنفيذ مشروع واسع النطاق يهدف إلى التقدم الاقتصادى .

(٣) إجراء التجارب ، بالتعاون مع السلطات المحلية ، على مشروع معين وتدريب رجال الأخيرة على العمل حتى يتسنى لهم الاضطلاع تطبيق المشروع على نظام واسع إذا ما نجحت التجربة ، ومن هذا القبيل ما قام به خبراء الأمم المتحدة بشأن إدخال وسائل آلات زراعية جديدة فى افغانستان ، وما تقوم به النقطة الرابعة بشأن دراسة وتجربة احتمالات زراعة المناطق الصحراوية فى مصر .

الفصل الرابع

المبادىء والسياسة والمال

مبادىء

أوردنا الأسس التى يقوم عليها نظام تقديم المعونة الفنيةمن قبل هيئة الأمم المتحدة ، وهنا نرىمن الضرورى علينا أن نعرض كذلك للمبادىء التى يتضمنها برنامج التعاون الفنى الأمريكى،وذلك بالرجوع إلى الاتفاق المعقود بهذا الشأن بين الحكومتين المصرية والأمريكية ، والموقع فى ٥ مايومن سنة ١٩٥١ ، ونقرأ فىمقدمته أنهما قبلتا القرار رقم ٣٠٤ (٤) الذى أصدرته الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى ١٦ من شهر نوفمبر سنة ١٩٤٩ بالموافقة على قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ٢٢٢ (٩) الخاص بالمعونة الفنية للتنمية الاقتصادية والمبادىء الأساسيه لتقديم مثل هذه المعونة .(١)

(١) تتعهد الحكومتان بالتعاون على تبادل الدراية الفنية والخبرة ومايتصل بذلك من أوجه النشاط الفنىالتى ترمى إلىالمساهمة

---

(١) نشرنا صورة الاتفاق فى خاتمة هذا الكتاب .

فى تحقيق التنمية المتوازنة الكاملة لموارد مصر الاقتصادية وطاقتها الانتاجية (م ١)

(٢) تقدم حكومة الولايات المتحدة خدمات الخبراء الفنيين وتدفع مرتباتهم ومكافآتهم ونفقات انتقالهم من الولايات المتحدة وإليها ، وتتكفل بتدريب المصريين الذين تختارهم الحكومة المصرية فى الولايات المتحدة بحيث يشمل ذلك نفقات تعليمهم وسفرهم ومعيشتهم ، كما تقدم المعدات والمواد اللازمة لأداء عمل الخبراء والتى لا يمكن الحصول عليها إلا بالدولارات الأمريكية (م ٢)

(٣) وعلى الحكومة المصرية تقديم مايلزم من التسهيلات المكتبية وأدواتها ، ودفع تكاليف الأراضى والمبانى والتحسينات والمواد المحلية والأيدى العاملة مما يلزم لتأدية عمل الخبراء على الوجه المنتج ، ودفع نفقات إنتقال هؤلاء داخل مصر وتعيين الفنيين الصالحين وغيرهم ممن يتطلب المشروع تخصيصهم للعمل مع خبراء الولايات المتحدة (م ٣)

(٤) تعمل الحكومتان على أن تذاع فى أوسع نطاق أهداف برنامج التعاون الفنى التى تنفذ طبقاً للاتفاق ومدى تقدمها . (م ٦)

(٥) إذا أريد تنفيذ مشروعات معينة طبقاً للاتفاق يمكن الاتفاق

كتابة على ترتيبات فرعية بين الممثلين المعينين لذلك من قبل الحكومة المصرية وممثلي إدارة التعاون الفنى بالولايات المتحدة الأمريكية أو بين أشخاص أو وكالات أو هيئات تعينهم هاتان الحكومتان (م ٧).

وبغض النظر عن التماثل التام تقريباً بين هذه المبادىء ومايقابلها فى البرنامج الموسع نلاحظ أن هذا الاتفاق بين حكومتى مصر والولايات المتحدة يتضمن الأمور التالية : -

(١) التعاون الفنى عن طريق تقديم الخبراء الأمريكيين وتدريب الموظفين المصريين الذين تعينهم حكومتهم ، فضلا عن توفير تلك المعدات والآلات التى يقتضى شراؤها الدفع بالدولار .

(٢) لا تقدم طلبات المعونة إلا إذا تقدمت بذلك الحكومة المصرية نفسها طبقا لحاجياتها ، .

(٣) لا يقدم الأمريكيون أية مشروعات من جانبهم ، وإنما الأمر متروك للحكومة المصرية .

(٤) إذا رأت إحدى الحكومتين تعديل الاتفاق خلال مدة سريانه تخطر الحكومة الأخرى بذلك كتابة .

الالتزامات السياسية :

من القواعد الأساسية التى يقوم عليها برنامج المعونة الفنية الذى تشرف على توفيره هيئة الأمم المتحدة ، ذلك النص الذى يقضى بألا تكون المساعدة وسيلة للتدخل الاقتصادى والسياسى الأجنبى فى شئون البلد الذى تقدم له بناء على طلبه ، كما يجب فى الوقت ذاته ألا تقترن المساعدة بأى شرط

أو اعتبار ذى صبغة سياسية ؛ وهذا النص متسق مع مبادىء وطبيعة نظام هذه المنظمة الدولية . أما فيما يتعلق بنظام التعاون الفنى الأمريكى فانه نظرا لقوة الولايات المتحدة وضخامة مواردها وما لها من أهداف سياسية معينة فى المعترك الدولى، فان الكثيرين يتساءلون عن نوع الالتزامات السياسية التى تصاحب اتفاقات المساعدات الفنية الأمريكية، وعما إذا كانت تتخذ سبيلا لحصول الولايات المتحدة على امتيازات اقتصادية خاصة. وهم على حق فى مثل هذا التساؤل أو الارتياب ، وبخاصة فى بلاد مثل مصر ولبنان والعراق خضعت قسرا للسيطرة الأجنبية وتخلص منها البعض بعد كفاح مرير وما زال البعض الآخر يسعى إلى إدراك هذه الغاية . أنهم ليذكرون التجارب الأليمة التى مرت ببلادهم ، ويخشون أن تكون هذه الاتفاقات تمهيدا لربطهم إلى سياسة معينة ، أو فرض سيطرة خارجية بطريق غير مباشر .

وفضلا عن هذا فهم حين يبدون هذه المخاوف انما يتبادر الى أذهانهم على الفور ذلك النص الصريح الواضح الذى أسلفنا الاشارة إليه بصدد برنامج الأمم المتحدة . حقيقة قد تعنى الاتفاقات الثنائية والدولية أمراً خلاف نصوصها ، ولكن وضوح النصوص وصراحتها مما يبعث على القدر اللازم من الثقة بها والاطمئنان إليها .

وحتى يتسنى لنا الاجابة عن السؤال السابق والذى هو وليد الحرص الشديد على المصالح والسيادة القومية يتعين الرجوع إلى الاتفاقات المتعلقة ببرنامج التعاون الفنى الأمريكى . وليست هناك حاجة إلى

الرجوع إليها جميعا ، ولكن يمكن الاكتفاء بالاتفاق المعقود بين حكومتى مصر والولايات المتحدة والذى حللناه من قبل، وهنا نلاحظ فى غير عناء أن جميع مواده بلا استثناء خالية تماما مما ينم عن أى طابع سياسى حتى ولو بصورة غير مباشرة. وهذه الحقيقة نفسها نلقاها فى الاتفاقات المماثلة التى وقعتها بلاد أخرى فى الشرق الأوسط وغيره من الأقاليم .

وبالرغم من هذا الاعتبار فإن ثمت سؤال آخر يمكن أن يتبادر إلى الذهن وهو : لماذا إذن لم تتضمن الاتفاقات الخاصة بالنقطة الرابعة مثل هذا النص الذى نلقاه فى حالة الأمم المتحدة ؟ ويجيب البعض عن هذا السؤال الأخير على النحو الآتى : —

أولا : ما دام الاتفاق لا ينطوى على أية إشارة ذات طابع سياسى فاذن يصبح النص المطلوب غير ذى موضوع .

ثانيا : إن الولايات المتحدة من الدول التى وافقت على قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ٢٢٢ (٩) وقرار الجمعية العامة رقم ٣٠٤ (٤) ، وطبقا لهما فهى ممنوعة من أن تتخذ من نظام المساعدات الفنية أداة لتحقيق مآرب أو مطالب سياسية الصفة أو لاجتناء امتيازات ومصالح اقتصادية خاصة .

ثالثاً : أن الاتفاقات التى تعقد بين الدول الأعضاء ينبغى ألا تكون مخالفة لنصوص ميثاق الأمم المتحدة والقواعد التى تضعها للسير

عليها وتنظيم العلاقات الدولية ، وفى مقدمة هذا كله الامتناع عن التدخل فى الشئون الداخلية للأعضاء الآخرين .

رابعاً : هذه الاتفاقات علنية ، فلو أنها اشتملت على ما يحمل شبهة التدخل أو الاصطباغ بالطابع السياسى ولو بطريق غير مباشر لتعرضت للمناقشة والنقد والهجوم عليها فى دوائر الأمم المتحدة .

خامساً : على إدارة التعاون الفنى الأمريكى أن تقدم بيانا بما تعقده من اتفاقات وما تقدمه من خدمات ، وذلك إلى الجهات المختصة فى هيئة الأمم .

وهؤلاء يضربون لنا مثلا آخر نلقاه فى الهند ، حيث قام الخبراء الأمريكيون ، بالاتفاق مع الحكومة الهندية ، بجهود مع جماعة من الفلاحين الهنود فى منطقة صغيرة بالشمال ولا تتعدى مساحتها مائة من الأميال المربعة ، وبفضل تلك الجهود تضاعف انتاج القمح بوسائل سهلة التناول . ومن المعتقد أن هذا البرنامج الذى يعتمد على هذه التجارب سيقضى خلال سنوات خمس على خطر المجاعة فى تلك البلاد ، كما ينتظر أن يتضاعف الانتاج من المواد الغذائية خلال فترة قوامها عشر سنوات وستتم هذه الجهود بفضل مساعدة مالية تقدمها الولايات المتحدة إلى جانب ما تساهم به الحكومة الهندية . وكذلك تتعاون الحكومتان فى مشروع يهدف إلى القضاء على الملاريا فى مناطق موبوءة بها

بها ولصالح أكثر من سبعين مليونا من الأنفس .

قبلت الحكومة الهندية هذه المساعدات وما يندرج فى عدادها ومع هذا يسترعى النظر الأمور التالية :

١ — إن الهند معترفة بالصين الشيوعية ، وبين الدولتين علاقات سياسية واقتصادية .

٢ — إن سياسة الهند إزاء النزاع الناشب فى كوريا منذ يونيه عام ١٩٥٠ والموقف المضطرب فى الشرق الأقصى، مما يتعارض على طول الخط مع السياسة الأمريكية.

٣ — لإيدع الرئيس نهرو فرصة تسنح له دون أن يؤكد استمساك بلاده بسياسة خارجية قوامها الاستقلال ، فلا تميل إلى جانب دولى أو آخر إلا وفقا لمصالحها ، ولكنه فى الوقت نفسه لا يرى فى التجارب والمساعدات الفنية التى تقدمها بعثات الخبراء الأمريكية إلا وسيلة لزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة ومكافحة الأمراض المتوطنة . أى أنه يفصل بين هاتين الناحيتين ، الناحية الفنية البحتة ممثلة فى أمثال هذه المساعدات، وبين المسائل المتصلة بالسياسة الخارجية للبلاد.

ومن الطبيعى أن نعرض لهذا الموضوع نظراً لما له من أهمية مباشرة بمصر ، خاصة وقد تم التوقيع على اتفاقات للتعاون الفنى بين الحكومتين المصرية والأمريكية ، والأولى تضع نظاما يكفل التنسيق بين النقطة الرابعة من جهة والمصالح والإدارات والهيئات

الحكومية المختلفة من جهة أخرى، وذلك بقصد الحصول على أكبر ثمرة من هذه المعونة الفنية . ولسنا بحاجة إلى التأكيد بما يتميز به العهد الجديد فى مصر من حرص شديد واضح على استقلال البلاد وسيادتها وكثيرا ما صرح القادة الجدد أنهم لا يسمحون أطلاقاً بأى تدخل إقتصادى أو سياسى فى شؤون البلاد ، مهما كان مصدره ومظهره ، فإذا كانوا قد أقروا اتفاق التعاون الفنى ويعملون على الإفادة منه على النحو المقرر ويستقدمون بعثات الخبراء فى ميادين الزراعة والصناعة ، فلا مراء أنهم لم يفعلوا ذلك الاوهم مطمئنون إليه وواثقون من أنفسهم وهم يفعلون ذلك إلى جانب العمل على الاستفادة من برنامج المعونة الفنية عن طريق هيئة الأمم المتحدة . أن المصالح القومية لاخوف عليها ما دامت الشعوب حريصة عليها . وحرص العهد الحاضر على المصالح العليا لاتحتاج الى دليل .

وأكثر من هذا فإن استغلال التقدم الفنى فى تنمية الانتاج القومى ودعم الحياة الإقتصادية ورفع المستويات الاجتماعية والثقافية . إنما هو الطريق الصحيح للمحافظة على ما تنعم به الشعوب من استقلال وسيادة وحرية .

هذه كلها اعتبارات لها وجاهتها ، ولكن — بالرغم من هذا كله — فإن الكثيرين يفضلون لو أن أتفاقات المعونة الفنية الأمريكية تضمنت نصاً واضحاً كذلك الذى أشرنا إليه بصدد برامج الأمم المتحدة ، لأن

هذا يعد التزاما صريحاً ، ويعمل على إزالة المخاوف وأنواع الشكوك ، بل إنهم ليرون ضرورة ذلك .

ومع هذا فإن الاتفاقات تذكر أن لأى من الطرفين المتعاقدين الحق فى إنهاء الإتفاق بصورة مطلقة ، ومن هنا تستطيع الحكومة المنتفعة أن تلغيه إذا ما خيل إليها أنه قد يساء إستغلاله بحيث يمس سيادتها أو يسىء إلى مصالحها وهذا ضمان له قيمته .

وثمت أمر يحسن التنبيه إليه. ذلك أن الدول الكبرى التى تبغى ربط ما هو أصغر منها شأنا إلى نطاقها ، لاتتورع عن استخدام أساليب أخرى فعالة من الاغراء أو الإكراه ، والتاريخ ملىء بأمثال هذه التجارب .

ولقد استفادت اليابان من خبرة الغرب الفنية فلم تفقد أستقلالها ، بينما تلكأت الصين فى الأخذ بهذا الأسلوب فراحت ضحية مطامع الغرب بل واليابان نفسها ، وأجبرت على منع الكثير من الإمتيازات الاقتصادية والسياسية ، مما جعل منها سنين طويلة منطقة نفوذ أو فى حالة تبعية نسبية .

المعونة الفنية ورأس المال :

شرحنا حقيقة المعونة الفنية التى تقدم إلى البلاد التى لم تستكمل نموها ، وعناصرها ووسائلها المنوعة . غير أننا نلحظ خطأ شائعا يربط

أو يحاول أن يربط ، بين هذه الناحية الفنية البحتة وأخرى تدخل فى صميم نطاق الاستثمار المالى ، وهذ الظن الخاطىء يتخذ أحد سبيلين :

(١) فهناك فريق يعلق أضخم الآمال على برامج المعونة الفنية وبخاصة « النقطة الرابعة » ، فيتصور أن هذه الأخيرة ستقدم له أو تضع تحت تصرفه رؤوس أموال طائلة يمكن استخدامها فى « تغيير النظام الاقتصادى من مختلف جوانبه بين يوم وليلة ، فإذا بالبلد قد خرج من دائرة التخلف وأصبح فى عداد الأمم المتقدمة ، دون أن يتحمل فى ذلك السبيل التضحيات المادية والمعنوية التى دفعتها الدول التى تحتل اليوم مركز الصدارة فى الميادين الإقتصادية والاجتماعية .

(٢) وثمت جماعة أخرى من الناس ، ترى فى هذه البرامج وسيلة غير مباشرة تتسرب بفضلها رؤوس الأموال الأجنبية بخيرها وشرها ، والأمر الثانى عند هؤلاء أرجح وأقرب احتمالا .

والواقع أن المعونة الفنية سواء جاءت عن طريق هيئة الأمم أو بواسطة النقطة الرابعة ، فإن المسألة المالية ذات وضع خاص . .ولعله يحسن فى هذه المناسبة أن نورد العبارة التالية من خطاب ألقاه الدكتور نيكولز ، إذ قال وهو يتحدث عن هذه النقطة المشار إليها :

« إننا لا نقرض مالا ، ولسنا منظمة مصرفية ، إذ هناك هيئات دولية تؤدى هذه الوظيفة » .

وهذا القول ينطبق تماماً على نظام المعونة الفنية الذى تقدمه

هيئة الامم . والواقع المعروف أن هناك مبادىء أولية أثيرت أثناء الكثير من المناقشات التى دارت بهذا الصدد فى الاجتماعات الدولية وغيرها .

فالمقصود من المعونة الفنية أنها تساعد على وضع الاسس السليمة لتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، فإذا ما أستقر الرأى على مشروع ما أو على مشروعات معينة ، ففى هذه الحالة يتعين على الدولة المنتفعة أن تدرس كافة إمكانياتها الرأسمالية وتعمل على تعبئتها واستغلالها إلى الحد الاقصى الذى يكون فى دائرة المستطاع . فإذا ما اتضح أن هذه الموارد الدخلية قاصرة عن الاشباع نظرا لهبوط معدل الاستثمار وضآلة التجمعات الرأسمالية ، فإن الدولة التى يعنيها الامر تستطيع أن تسد النقص باحدى وسيلتين ، طبقاً لما تراه من الشروط وما يتفق مع مصلحتها :

(١) المنظمات المالية الدولية مثل البنك الدولى للإنشاء والتعمير وبنك التصدير والاستيراد .

(٢) أن تشجع ورود رؤوس الاموال الخاصة ، أيا كان مصدرها للمساهمة فى عملية التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعى .

وسواء لجأت الدولة التى يعنيها الامر الى هذا السبيل أو ذاك ، فالامر متروك لحاجتها وتقديرها ، وفقا لظروفها وغير ذلك من الإعتبارات الإقتصادية والسياسية ، كما أنها تستطيع أن تتخذ ما تراه

مناسباً من الإحتياطات والضمانات التى توفق بين حاجتها الإقتصادية ومصلحتها . والأمثلة على هذا كله متوافرة :

(١) تضع المكسيك والبرازيل قيوداً على نشاط رؤوس الأموال الأجنبية وبخاصة فى ميادين معينة ، ومع ذلك فإنهما يستعينان بالخبراء الأجانب فى كل ناحية لما لذلك من وثيق الصلة باستغلال مواردهما الطبيعية على أكمل وجه . ولما أقدمت المكسيك مثلا على تأميم صناعة البترول إستعانت بخبراء من الولايات المتحدة وغيرها للقيام بأعمال الكشف والتنقيب كما أنها تعهد كثيرا بعملية الاستخراج إلى هيئات أجنبية وفقا لنظام « المقاولة » . وأكثر من هذا فقد لجأ ذلك البلد إلى بنك التصدير والاستيراد وبلغ مجموع القروض أكثر من ٢٠٧ مليون دولار حتى نهاية عام ١٩٤٧ ، واستغلت تلك الأموال فى النقل والصناعة وغيرهما.

٢ - وفى سنة ١٩٣٠ ، أى قبل إعلان مشروع السنوات الخمس الأول بتركيا لجأت هذه الدولة إلى مختلف مصادر التمويل ، ومن ذلك أن « هيئة الاستثمار التركية - الأمريكية » قدمت قرضا قدره ١٠ مليون من الدولارات الذهبية مقابل منحها احتكار الكبريت والولاعات ، وبعد ذلك استطاعت الحكومة شراء الاحتكار من جديد وسداد القرض. وكذلك عقدت مع الاتحاد السوفيتى اتفاقات لتمويل التصنيع بمبلغ قدره ٨ مليون دولار ذهب سنة ١٩٢٤ ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل شمل كذلك إرسال عدد من الفنيين لتركيب الآلات وتدريب العمال والأسطوات الأتراك . وفى سنة ١٩٢٦ قامت شركة

براسپرت الصناعية البريطانية بالتعاون مع British Export Credit Guarantee Department بتقديم قرض إلى بنك سومر لتنمية الصناعة الثقيلة فى كارابوك .

٣ — وحين وضعت الهند مشروع السنوات الخمس الأول (الذى قدم إلى البرلمان فى ديسمبر من عام ١٩٥٢) قسمته إلى قسمين ، جعلت أحدهما رهينا بمبلغ ما تحصل عليه من معونة أجنبية من مختلف المؤسسات والمصادر .

ومن هنا نصل إلى النتائج التالية ، وهى أن المعونة الفنية مسألة لها مجالها وحده ، أما الاستفادة برؤوس الأموال الأجنبية بصورة مطلقة أو مقيدة ، أو الاستغناء عنها ، فأمر متروك للدولة المنتفعة بالخبرة والمعرفة .

ولكنا نعرض هنا لسؤال آخر : ألا يمكن أن تكون المعونة الفنية وسيلة للحصول على الأموال من المؤسسات الأجنبية ؟ والجواب أن ذلك فى الإمكان لأن الخبراء حين يتعاونون مع زملائهم الوطنيين فى رسم خطة أو وضع مشروعات معينة ، فإن هذا ينطوى على ضمان بأنها قد أعدت بعناية ودقة وهذا ما يجعلها موضع الاطمئنان إذا ما طلبت أموال خارجية من أجل تمويلها . ولعل من أقرب الأمثلة أن البنك الدولى للإنشاء والتعمير لا يقدم أى قرض اعتباطا ، وإنما ينبغى له ـ قبل اتخاذ قرار فى هذا الشأن ـ أن يتأكد مقدما من سلامة المشروع من النواحى الفنية ، وأهميته والحاجة إليه ، وأنه جزء من

خطة متناسقة ومتكاملة للإصلاح ، فضلا عن المقدرة على سداد الفوائد وأداء القرض .

وفيما يتعلق بالبنك الدولى للإنشاء والتعمير يحسن أن تكون هذه الأمور واضحة وماثلة فى الأذهان .

١ — إن القروض التى يدفعها البنك من موارده هى نوع من الاستثناء ، وأن مهمته الأولى تنحصر فى ضمان القروض التى يقدمها المستثمر الخاص .

٢ — إن المقدرة على الإقراض من موارده محدودة نسبياً من حيث مقدارها ومداها .

٣ — إن الجانب الأكبر من رأس مال البنك قدمته الولايات المتحدة الأمريكية ، فهو من هذه الناحية لا يختلف كثيراً عن بنك التصدير والاستيراد الأمريكى .

ومن هذا كله نرى أن المعونة الفنية بمعناها الحقيقى لها ميدانها الخاص ، أما تمويل المشروعات فلهذه وحدها ميدان آخر يكاد يكون منفصلا ، ولأيه دولة أن تسلك السبيل الذى تراه مؤديا إلى تحقيق أغراضها ، طبقا لظروفها ومواردها وحاجتها وأنظمتها ، ووفقا للشروط والاعتبارات التى تجعلها تستفيد من ذلك كله على الوجه الذى لا يتعارض مع صالحها بأى حال من الأحوال .

حقيقة يجوز لإدارة التعاون الفنى الأمريكى أن تساهم ماليا فى

تنفيذ بعض المشروعات كما أشرنا إلى ذلك من قبل ، ولكن هذه المساهمة نفسها محدودة النطاق من جهة ، كما أنها تعد عنصرا من عناصر نجاح التجارب الفنية ، ولكنها عديمة الصلة تماما بموضوع التمويل بمعناه الفنى الصحيح . إن من الواجب توضيح هذه المسائل وتأكيدها ذلك أن الكثيرين يتوهمون - كما قلنا - إن النقطة الرابعة أوسع باب وأسرع طريق يوصل إلى العصر الذهبى المثالى .

إن الخبرة الفنية تستطيع أن تفتح الآفاق وأن تضع مستويات التقدم ومعاييره وأن توضح طريقة العمل ، ولكن تعبئة إمكانيات أى بلد واستغلال موارده مما يتوقف أولا وقبل كل شىء لاعلى مدى تفهمه لذلك فحسب ، ولكن كذلك على مقدرته من حيث تعبئة هذه الإمكانيات المادية والبشرية وتوفير الأموال اللازمة من الداخل ، فإذا ما اتضح قصورها فمن المصادر الخارجية حسب ما يراه البلد . إلا أن هناك ناحية أخرى جديرة بالنظر ، ذلك أنه يجوز فى بعض الحالات أن تساهم إدارة التعاون الفنى الأمريكى بنسبة تعادل النصف وما يزيد عن ذلك ، من النفقات اللازمة لتنفيذ مشروع زراعى معين يهدف إلى استصلاح مساحة من الأرض البور وتوطين السكان فيها ، ولكنها تشترط :

١ — أن يكون المشروع مدروسا بعناية من مختلف نواحيه .

٢ — أن يكون الغرض منه توفير الأرض وأسباب العيش لأكبر عدد ممكن ، فى حدود المساحة المقررة ، لصغار الفلاحين .

٣ — أن ينفذ المشروع بمختلف عناصره وأجزائه بحيث تولد وحدة زراعية من طراز راق قد توافرت فيها وسائل الزراعة الحديثة والرى والصرف والسكنى والمرافق العامة والصناعات الزراعية والحرف اليدوية وأساليب الائتمان الزراعى والجمعيات الزراعية التعاونية.

والفكرة الكامنة وراء هذه الشرط أن يصبح المشروع أنموذجا يحتذى، وبذلك يكون عاملا على رفع مستوى القطاع القروى من الجوانب المادية والاجتماعية والثقافية. ومن الأمثلة على هذه المشاركة مشروع القاسمية فى لبنان والذى ستقدم من أجله النقطه الرابعة ٦٦٥ر٠٠٠ ريال؛ ومن المنتظر أن يتم التوقيع على الاتفاق الخاص بذلك خلال أيام قلائل (١).

وكذلك أبدت الادارة الأمريكية استعدادها للحكومة المصرية لأن تساهم فى تعمير منطقة من الأرض مساحتها ٨٠ر٠٠٠ فدان من الأراضى البور بعد توفير مياه الرى اللازمة، وذلك بأن تدفع عشرة ملايين من الدولارات على أن تدفع الحكومة المصرية صاحبه الشأن من جانبها ما يعادل هذا المبلغ. والمعروف أن جزء من المبلغ الأمريكى سيخصص لشراء المعدات والآلات من الخارج والتى يتعين دفع ثمنها بالعملة الدولارية، أما الباقى فينفق فى داخل البلد بعملته المحلية. وأمثال هذه المساهمة فى النفقات اتبعت فى بلاد أخرى بصدد مشروعات زراعية أو اجتماعية أو ثقافية.

---

(١) نكتب هذا فى ٢٠ فبراير من عام ١٩٥٣.

الفصل الخامس

ماذا وراء النقطة الرابعة

حين أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية البرنامج الخاص بتقديم المساعدات الفنية ، خيل للبعض أنها قررت السير لأول مرة فى طريق لم يسلك من قبل ، وقال الآخرون إن هذا لا يعدو أن يكون تطبيقا لمبادىء كانت تتبعها ؛ والواقع أن الحقيقة تشمل الأمرين .

فقبل أن يطالع ترومان الرأى العـــام فى بلاده وخارجها ببرنامجه هذا كانت هناك بعثات أمريكية عدة تؤدى مهامها ، خلال سنوات طوال ، فى ميادين الزراعة والطب . فى أكثر من بلد وخصوصا فى أمريكا اللاتينية . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل امتد كذلك إلى نواحى النشاط الثقافى . ومن أمثلة ذلك الجامعة الأمريكية ببيروت. وعلى ضوء هذه الاعتبارات يمكن النظر إلى النقطة الرابعة على أنها امتداد لجهود كانت تبذل من قبل .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان النقطة الرابعة لها معنى جديد فهى محاولة للربط بين أمثال هذه الجهود وتنسيقها وتوسيع نطاقها ، حتى تكون أقدر على أداء الغرض منها ، وطبقا لبرنامج معروف

بحيث يصبح فى مستطاع أى بلد أن يستفيد من ذلك فى الجوانب التى يعنيه أمرها أو يحس بنقص فيها ، وهو على دراية بالفكرة و الهدف والوسائل .

وهنا نعرض لموضوع له أهميته وخطره ، ونقصد بذلك تعرف ومناقشة الدوافع التى حملت الحكومة الأمريكية على إخراج هذا البرنامج إلى عالم الوجود على النحو الذى بيناه فى غير هذا المكان .

حب الخير والمثالية

ربما لو وجهت سؤالا عن الحافز على تطبيق نظام التعاون الفنى إلى الأمريكى العادى ، أو رجل الشارع كما يقولون ، وهو الذى يقتطع الرصيد المخصص للمساعدات الفنية من الضرائب الباهظة التى يؤديها بصورة أو أخرى ، لتحدث إليك فى بساطة تنم عن إيمان عميق بصدق ما يقول ، عن المثل العليا التى ينبغى أن تسترشد بها الدول فى علاقاتها بعضها ببعض . فبلاده التى حققت هذا التقدم الفنى والمادى والاجتماعى الذى صار مضرب الأمثال ، تدفعها روح انسانية لكى تهىء تلك الخدمات الفنية التى تعاون الشعوب الأخرى على التطور والارتقاء. والرجل العادى فى الولايات المتحدة وغيرها من البلدان قد يكون أشد تأثرا فى تصرفاته واتجاهاته ونظراته إلى الأمور بهذه العواطف الإنسانية ولكن الأمر يختلف عن هذا فى حالة الحكومات التى تضع العواطف فى المؤخرة من تفكيرها واعتبارها وأهدافها . ولهذا نجد المسئولين

الأمريكيين يحرصون على استبعاد عامل المثالية وحب الخير حين يتحدثون عن المساعدات الفنية التى يقدمونها إلى الدول الأخرى، وهذا المعنى أكده المستردين اتشيسون، وزير الخارجية فى العهد الديمقراطى وذلك فى خطاب ألقاه بمدينة نيويرك فى ٢٥ يناير من عام ١٩٥٢ فقال :

« ليس حب الخير هو الدافع لنا، ولا أعتقد أننا نحتاج إلى أن نحرج أنفسنا إذا ما اعترفنا بعروفنا عن المثاليات ».

وهذا صحيح تماما إذ ينبغى حين ندرس العلاقات بين الدول من سياسية واقتصادية، أن نستبعد هذه العناصر التى قد تلعب دورا فى الصلات التى تقوم بين الأفراد.

مقاومة الخطر السوفيتى ؟

وربما يتبادر إلى الذهن وبحق، على ضوء الانقسام الحالى فى المجال الدولى والصراع الناشب بين المعسكرين الغربى والشرقى والذى ازداد حدة منذ ختام الحرب العالمية الثانية، أن برنامج النقطة الرابعة من الوسائل التى عمدت إليها الولايات المتحدة كجزء من سياستها الدفاعية ضد الخطر الذى تعتقد أنه يهددها.

ولكى نناقش هذه المسألة يحسن أن نعود إلى خطاب المستر اتشسيون الذى أسلفنا الاشارة إليه، فنراه يقول :

« إن خطر السوفيتية خطر حقيق رهيب، والعمل الناجح لبرنامج

النقطة الرابعة سيساعد على الوقوف فى وجهه ، ولكن هذه مسألة طارئة ، فإن للبرنامج أغراضا أساسية أكثر استقرارا عن ذلك ، وينبغى أن يقوم بتحقيقها وتنفيذها ولو لم يكن هناك خطر سوفيتى ،

ولو أننا نظرنا إلى الأمر من ناحية الموضوع فإننا نستطيع أن نقلل إلى حد يعيد من أهمية النقطة الرابعة كوسيلة فعالة وذات أثر واضح فى خدمة أغراض السياسة الأمريكية العليا فى النطاق الدولى ؛ والسبب فى هذا أن النتائج التى قد تسفر عنها جهود النقطة الرابعة ستحتاج إلى وقت غير قصير لكى تبدو واضحة وذات أثر . أن نجاح هذا البرنامج قد يكون عاملا مساعدا كما يقول اتشيسون ، ولكن هذا فى الأجل الطويل ، لا القصير .

ومما يؤيد هذا الرأى الذى يقول به الكثيرون ممن ينظرون إلى الأمور نظرة واقعية ، عدم اشتمال اتفاقات المعونة الفنية على أية قيود أو التزامات سياسية . وكذلك فهم يشيرون إلى المثل الخاص بالهند التى تتلقى الكثير من ألوان المعونة الفنية ولكنها مع ذلك لم تحد عن السياسة الخارجية التى رسمتها لنفسها .

إن السياسة الخارجية لأية دولة دائما تستوحى من المصالح الحيوية وتقريرها لا يتم بمثل هذه البساطة ، ومن الصعب الاعتقاد أو الظن بأن تلقى بعض مساعدات فنية الطابع يمكن أن يحمل دولة على اتخاذ موقف معين فى السياسة الدولية .

الثورة الفنية :

من أبرز مظاهر التاريخ الحديث وبخاصة منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر تلك الثورات الفنية التى حدثت فى ميادين الزراعة والصناعة والمواصلات، والتى بدأت فى انجلترا وانتقلت منها إلى غرب أوربا وأمريكا الشمالية ، فدفعت تلك المناطق إلى الأمام بخطى سريعة وأحدثت تحولات خطيرة وتغييرات أساسية فى أساليب الحياة ونظم الانتاج .

أما الدول التى يطلق عليها « المتخلفة » فهى التى لم تتأثر تماما بتلك الثورات الفنية فظلت تعيش فى نطاق أساليب بدائية من الانتاج ، فأصبح الأخير متخلفاً عن الزيادة السريعة المطردة فى السكان ، الأمر الذى يفسر لنا هبوط الدخول فى أمثال هذه المناطق ، وإذن فالسبيل الوحيد والعملى للنهوض ينحصر فى الأخذ بأسباب الثورات الفنية المشار إليها فى مجالى الزراعة والصناعة والنقل والحياة الاجتماعية .

ولا ريب أن المساعدات الفنية التى تقدم لأمثال هذه البلدان الأخيرة تهيئ لها الوسائل العلمية التى تصلح أساسا لقيام نظام اقتصادى أكثر اتفاقا مع روح العصر . وليس معنى هذا أن المساعدات من هذا الطراز ستخلقها خلقا بطريقة سحرية ، ولكنها ذات أهمية من حيث أنها تنير السبيل وتهيئ الأدوات التى لابد منها لتعبئة القوى والموارد والإمكانيات .

ولا بد للمرء أن يسأل ، ولكن ما العلاقة بين الثورة الفنية والمساعدات الفنية التى تقدمها دولة إلى غيرها . لقد عرض الكتاب الأمريكيون لهذا الموضوع ولهم فى هذا تفسيرهم .

إن هناك مناطق واسعة فى العالم ، مليئة بالثروات الزراعية والصناعية وغيرها ولكنها مازالت بعيدة عن نطاق الاستغلال بالقدر الواجب ، لا بسبب عدم توافر الرغبة فى ذلك ، وإنما لأن الأساليب التى يتبعونها أولية والنظم التى يعيشون فى ظلها بدائية ، ذلك أنها لم تتأثر بعد ، بصورة عملية ، بالثورة الفنية الحديثة . يحدث هذا فى الوقت الذى يزداد فيه عدد سكان هذه المناطق بسرعة كبيرة، هى أعظم من الزيادة فى موارد العيش والعمل . وازاء الاتساع المطرد فى الفجوة بين الأمرين ، يزداد هبوط مستوى الدخول وتكثر البطالة وينتشر الفقر . وبسبب الفقر وضآلة المستويات الصحية والثقافية ، يظل هؤلاء جميعاً يرزحون تحت وطأة الأمراض والجهل . والنتيجة التى تترتب على هذا كله أن تموج هذه المناطق بعناصر القلق وعوامل الاضطراب ، ذلك أن الجوع إذا استبد بالمرء قد يدفعه إلى أى اتجاه أو سبيل ؛ وليس هذا من صالح العالم بوجه عام ، والبلدان المتقدمة بوجه خاص . وإذن ، فللقضاء على هذه الظاهرات يتعين على البلدان التى نجحت فيها الثورة الفنية أن تعاون زميلاتها المتأخرة لكى تستفيد من ثمار التقدم الفنى ، ولكى تنهض باقتصادياتها وأحوالها الاجتماعية.

وثمت أمر آخر يتحدث عنه الكتاب الأمريكيون ، فهم يقولون

إنهم إذ يساعدون على رفع المستوى الثقافى فى البلدان المتأخرة أو المتخلفة ، فإنهم يهيئون السبيل أمام أهلها لكى تقوم فيها حكومات صالحة واعية تستطيع أن تكون موضع الثقة والاطمئنان من جانب الشعوب ، وأن تعمل على التعمير والإنشاء.

هذه المعانى التى أشرنا إليها بهذا القدر من الإيجاز أبرزها المستر أتشيسون فى خطابه بمدينة نيويورك إذ قال :

« إننا نعيش فى وقت تتقاسم فيه حركتان ثوريتان وجه الأرض، أن إحدى هاتين الثورتين هى الثورة الفنية التى أدخلت حركة التصنيع فى القرن التاسع عشر إلى غرب أوربا وشمال أمريكا ، وهى اليوم تبدأ فى تحريك الدول التى يطلقون عليها الدول المتخلفة من الوجهة الاقتصادية.

« والثورة الأخرى التى حملنا لواءها باعلاننا الاستقلال ووثيقة حقوق الإنسان ، وأعنى بذلك الأفكار التى انتشرت حاملة فى طياتها الحرية والعدالة والاستقلال ، والتى عبرت عنها ثورات فرنسا وأمريكا منذ ١٧٥ عاما.

« وهذا أيضاً من الاضطراب الذى نراه اليوم فى آسيا وإفريقية والشرق الأوسط وغيرها من أرجاء العالم وأقطاره .

« إن تفاقم هذه القوى الثورية فى تلك المناطق من العالم التى لم تنضج اقتصادياً هى التى تعطى لبرنامج النقطة الرابعة خطره ومغزاه ، لأن أسلوب الحياة الجديد لا يعطينا أداة لحياة أفضل فحسب ، بل

يهيء لنا أيضاً وسائل ارتباطات جماعيـــة ، وثقافية ، لتبادل هذه المعرفة .

« فإذا كنا بعملنا هذا نستطيع أن نساعد الناس ، لا عن طريق العناية بالتربة والمياه واستغلال مواردهم الطبيعية فحسب ، بل بدعم الثقافة التى تلائمهم وتتمشى مع مطالبهم فى الحياة ، وكذلك بتحقيق أمانيهم فى إنشاء حكومة مسئولة وأكثر تمثيلا لهم ، وبذلك يتيسر لهذه القوى الثورية أن تسير فى طريق الإنشاء والمساهمة فى بناء السلام العالمى » .

ومن هذا العرض الموجز الذى قدمناه نستطيع أن ندرك أن الولايات المتحـــدة إذ تطبق نظام التعاون الفنى على هذا النطاق الواسع ، تعلن أنها كانت وما زالت تضع الاعتبارات التالية فى مكان لائق من تفكيرها واهتمامها .

(١) ان التخلف ، بما يتولد عنه من فقر وجهل ومرض ، من الأسباب القوية التى تساعد على انتشار الاضطراب والفوضى فى العالم .

(٢) ان المساعدة الفنية التى تقدمها إلى البلدان المتخلفة ، تمكن الأخيرة من النهوض اقتصادياً واجتماعياً ، الأمر الذى يترتب عليه دعم السلام العالمى .

العامل الاقتصادى :

أوضحنا أن حب الخير والمثالية ليس سبباً كافياً لتفسير لبرنامج التعاون الفنى الأمريكى ، كما بينا أنه لا يكفى فى حد ذاته ليكون أداة فعالة لمقاومة الأخطار الدولية التى تخشاها الولايات المتحدة وتحاول دفعها ، وقلنا إن بقاء حالة التخلف فى مناطق كبيرة بالعالم ليس فى صالح الدول المتقدمة اقتصادياً واجتماعياً . ونحن ممن لا يؤمن بأهمية العواطف والمثل العليا كعامل فى السياسة الدولية . فإذا كانت المعونة الفنية التى تقدم إلى بعض البلدان تجعل فى إمكانها تنمية اقتصادياتها وترقية مستواها الاجتماعى ، فإن الدول التى تهيء هذه المعونة تهدف كذلك إلى منافع مادية عن طريق هذا التعاون . ولكى يتسنى لنا إيضاح هذه المنافع نود أن نقتبس هذه العبارات من خطاب وزير الخارجية الامريكية : —

« بالرغم من أن لبرنامج النقطة الرابعة أثرا فى نمو أسواقنا وتجارتنا فيما وراء البحار وزيادة مواردنا من المواد الأولية .. »

فما المعانى التى تدل عليها هذه العبارة ؟

١ — إن الولايات المتحدة والدول المماثلة لها من حيث التقدم الصناعى ، فى حاجة متزايدة إلى الكثير من المواد الأولية . وإذن فالمساعدة الفنية التى تقدم إلى البلدان التى لم تستكمل نموها الاقتصادى إنما تساعدها على حسن استغلال ما تملك من ثروات نباتية ومعدنية

إلى درجة تفيض عن حاجتها . وهنا يتسنى إصدار الفائض إلى الدول المتقدمة .

ومن الطبيعى أن تستفيد الدول المنتجة لهذه المواد ، لأن ثمنها يساعد على زيادة الثروة القومية ، فضلا عن الحصول على الكثير من السلع والخدمات من الخارج .

وأكثر من هذا فالزيادة فى الإنتاج تفتح أبواب العمل والعيش أمام الأهلين .

٢ — حين يتقدم الإنتاج فى البلدان المتخلفة ويتضاعف الدخل العام ، تزداد المقدره الشرائية بصورة واضحة . وكذلك فارتفاع المستوى الاجتماعى من مختلف نواحيه يؤدى إلى تعدد وارتقاء مطالب أفراد الجماعة . وما من شك أن لهذا كله أثراً طيباً ، وذلك أن منتجات البلدان الصناعية بوجه خاص تجدلها أسواقا طيبة فى المناطق الأخرى . وحتى عملية التنمية الاقتصادية ذاتها ، من زراعة وصناعة . تتطلب أنواعا مختلفة من الآلات والمعدات ، وهذه لا يتسنى الحصول عليها الا من الدول المتقدمة . ولنضرب طائفة من الأمثلة ، فلنفرض أن بلدا ذا دخل قومى أو فردى ضعيف يستورد من الأقمشة والمعدات ما قيمته (س) من الدول الصناعية فلو زاد هذا الدخل بنسبة الضعف مثلا لأدى ذلك إلى زيادة واضحة فى حجم وقيمة الواردات اللازمة. والواقع أن ازدياد القوة الشرائية وارتفاع مستوى القدرة على

الاستهلاك ، لا تقف الفائدة منهما عند حد الدول التى تقع فيها هـذه الظاهرات فحسب ، وإنما تمتد فعلا إلى بقية أنحاء العالم .

وإذن فالولايات المتحدة لا ريب تدرك أنها عن طريق ما تقدم من معونة فنية ، إنما تفتح آفاقاً واسعة أمام صناعتها وتجارتها . وهـذا الأمر نفسه نلقاه كامنا وراء برنامج المعونة الفنية الذى تشرف عليه الأمم المتحدة . إن من أغراض هذه المنظمة ووكالاتها المتخصصة أن تحقق التعاون الدولى فى شتى الميادين وفى مقدمتها الاقتصادى منها .

وإذن فحين تعمل الهيئة الدولية على رفع المستويات الإنتاجية والصناعية فى البلدان المختلفة لا تستهدف صالح هذه الأخيرة فحسب ، وإنما تهدف كذلك وبنفس القدر إلى رعاية مصالح الدول المتقدمة فنيا ، أى إلى إفادة صناعتها وتجارتها . وإذا ما نمت وتقدمت العلاقات الاقتصادية بين الدول وصارت المنافع متبادلة كان ذلك خطوة واسعة تؤدى إلى دعم السلام العالمى .

وهكذا من ناحية العوامل الاقتصادية نجد تماثلا واضحا فى حالة ما تقدمه الأمم المتحدة والولايات المتحدة من معونة فنية .

غير أن هناك ناحية لا يجوز إغفالها ، وهى أن برنامج النقطة الرابعة قد يكون سبيلا لتدفق رأس المال الأمريكى . ونحن نقول ، دون ريب ، إن المعونة الفنية ستتيح أمام البلدان المنتفعه فرصـة واسعة لاستغلال مواردها ؛ وهى حين تفعل ذلك لابد أن تعتمد على

مواردها المالية الذاتية ، فإذا ما رأتها قاصرة عن ذلك جاز لها السعى إلى سد النقص عن طريق رؤوس الأموال التى يمكن استيرادها من الخارج ؛ وفى هذه الحالة عليها أن ترسم لنفسها السياسة التى تراها محققة لأهدافها ومتفقة مع مصالحها . وما ينطبق على النقطة الرابعة يسرى كذلك عندما تحصل هذة البلدان عل المعونة الفنية من هيئة الأمم ، وقد سبق لنا أن عرضنا للناحية المالية من الموضوع ، وإذن لاحاجة إلى إعادة النظر فى الأمر .

الفصل السادس

فى الميزان

لا ريب أن البلدان التى لم تستكمل نموها على النحو الذى أوضحناه قد لا يتوافر لديها العدد الكافى من الخبراء والفنيين والاخصائيين فى مختلف النواحى التى تتصل بتنمية الانتاج وعملية التقدم الاجتماعى ، فقد يكون بعضها زراعياً ولكنه بحاجة إلى استخدام أساليب جديدة فى الزراعة لا عهد له بها من قبل ، أو قد يقرر السير فى طريق الإنشاء الصناعى الحديث دون أن تكون لديه خبرة عملية أو تقاليد سابقة فى هذا الميدان . وهنا تعمد هذه البلدان إلى استقدام الخبراء الأجانب وعليها أن تنقدهم أجورهم وأن تتكفل بغير ذلك من نفقات أخرى تتصل بإقامتهم وكذلك بالأبحاث والدراسات والتجارب التى يضطلعون بها .

وقد يتوافر لهذه البلدان عدد من ذوى الكفاية فى ناحية أو أكثر ، ولكنا نعلم أن العلم يتقدم بسرعة يكاد يصعب تسجيلها ، الأمر الذى يستلزم حتما متابعة هذه التطورات وملاحقة الكشوف

والمخترعات ، ومن الطبيعى أن عدم خلق صلة مع التقدم الفنى السريع الخطى مما يجعل خبراء الأمة غير المستكملة لنموها فى نوع من العزلة ومن هنا لا تتجدد أساليبهم . وأحب هنا أن أضرب مثلا أو اثنين من حياتنا . لقد برزت فكرة إقامة السد العالى فى هذه الأيام ، وبالرغم من الفوائد الضخمة التى ينتظر أن تعود على البلاد من ناحية التوسع الزراعى إذ يتيح لها استصلاح مليونى فدان ، والإنشاء الصناعى إذ يهىء القوة الكهربية لاقامة صناعة الحديد والصلب على نطاق واسع ، فان الكثيرين من قدامى المهندسين يصعب عليهم التحمس للمشروع لانه لم تتح لهم الفرصة ليشاهدوا بأعينهم مشروعات مماثلة نفذت فى بلاد أخرى كالولايات المتحدة فى السنوات الأخيرة . وأن مصلحة الطرق والكبارى لتنفق الكثير من المال على إنشاء الطرق البرية وتمهيدها ورصفها ومع ذلك يبدو أن الأساليب المألوفة منذ سنوات مازالت سائدة ، بينما يحدثنا الشبان الحديثو العهد بالدراسة فى الخارج أن هناك وسائل جديدة تنطوى على تحسين واضح ووفر فى المال له أهميته . وعلى ضوء هذه الحقائق كثيرا ما توفد البلدان المتخلفة بعثات من إخصائييها إلى الدول الاكثر تقدما . وفى بعض الأحيان قد تحتاج الدراسات إلى تجارب وآلات ومعدات لا بد من استيرادها من الخارج .

ومن الطبيعى أنه فى كافة هذه الحالات يتعين على الدولة التى تريد

أن تساير العصر وأن تختزل الزمن عن طريق الاستفادة من علوم الغير بصورة أو أخرى ، أن تتحمل نفقات كبيرة حتى تصل إلى هذه الغاية، وإن مصر لتقدم دليلا ماديا على هذا ، فكم استقدمت من خبراء ومستشارين . ولعلها أسرفت فى الأمر حتى كان موضع النقد .

فاذا ما رجعنا إلى الخدمات التى تقدمها برامج المعونة الفنية الدولية والأمريكية إذا بنا أمام اتجاه جديد ، ذلك أنها تهيئ لنا السبل التى تجعل فى مستطاعنا ملاحقة التطور العلمى لاستغلال ما نملك من ثروات وموارد ، ولكن الذى يتحمل نفقات هذا كله إنما هى الإدارات المشرفة على تنفيذ برامج المعونة الفنية . ولقد رأينا كيف رصدت هيئة الأمم ما يربو على عشرين مليونا من الدولارات لصالح البرنامج الموسع بعد إقراره ، وهاهى البعثات التى أوفدتها تلك المنظمة الدولية على حسابها ونفقتها إلى بلاد مثل أفغانستان وليبيا ومصر وبلجيكا والمكسيك والنرويج وباكستان قد أسدت خدمات طيبة فى أكثر من ميدان ؛ وفى هذا تحدثنا مطبوعات الهيئة : —

« شملت المساعدة الفنية فى الشهور الثمانية عشر التى انتهت فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ ستين دولة ومنطقة من مختلف بقاع العالم .وكانت هذه المساعدات الفنية حتى ذلك التاريخ ، أما قد تم تقديمها أو فى طريقها إل الدولة أو المنطقة فى إحدى الصور أو الوسائل التى تقدم بها المساعدات الفنية من الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة » .

وبرنامج التعاون الفنى الأمريكى وترصد له مبالغ طائلة يقدم لنا أمثلة كثيرة من هذا القبيل . فى العراق مثلا تقرر تخصيص مليونى دولار لهذا الغرض . وهنا نود أن نضرب المثل بمصر فهى أقرب إلينا .

(١) تقوم الادارة المختصة بإجراء تجربة فى مساحة قدرها ٣٠٠٠ فدان من الأراضى البور من أجل استنبات عدد من مختلف أنواع الحشائش المستوردة من استراليا ونيوزيلنداوأفريقية والولايات المتحدة ، فاذا نجح المشروع فانه كفيل أن يوضح امكانيات الاستفادة الواسعة النطاق من مناطق شاسعة من الصحارى المصرية .

(٢) ويقدر الخبراء المصريون أن مصر تخسر الكثير سنويا بسبب الموت الذى يصيب الماشية لأسباب يمكن تجنبها ، وقد طلبت السلطات المصرية من إدارة النقطة الرابعة اعداد برنامج وقائى ، والتنفيذ سيقتضى إنشاء معمل كيماوى يتكلف ١٠٫٠٠٠ دولار ويقام على حساب هذه الإدارة .

(٣) وقام أحد الخبراء ، بناء على طلب الحكومة المصرية ، بدراسات واسعة بشأن تخزين الغلال بالوسائل الفنية الحديثة ولهذا الأمر دلالته إذا ذكرنا أن عدم توافر هذه الوسائل يكلف البلاد خسارة سنوية تتراوح بين ٣ ، ٥ ملايين من

الجنيهات ، وهذا يفسر لنا اهتمام الحكومة المصرية ومجلس تنمية الإنتاج بمشروع صوامع الغلال . ومن الطبيعى أن يستعان بأمثال هؤلاء الخبراء حيث أقيمت فى بلادهم أحدث أنواع الصوامع .

(٤) وتساهم الهيئة بصفة جدية فى توفير التقاوى اللازمة لتجارب زراعة الذرة الهجين وهو المشروع الذى أقره مجلس الوزراء المصرى أخيرا ، ومثل هذا النوع الذى جرب فى الولايات المتحدة كفيل أن يزيد الانتاج من الذرة بمقدار الربع أو أكثر .

(٥) ومن أهم البعثات التى وردت تلك التى تقوم بدراسات شاملة بالتعاون مع الخبراء المصريين والمصالح والادارات الحكومية لدراسة الامكانيات الصناعية حتى يتسنى معرفة أصلح الصناعات ومواقعها ومواردها وغير ذلك من العناصر التى لابد منها .

(٦) المساعدة فى إيفاد عدد من المصريين إلى الولايات المتحدة من أجل التدرب على مختلف الأعمال كالزراعة والنقل والصحة والمالية والصناعة والتعليم ، وقد بلغ عدد الموجودين منهم فى ذلك البلد ٣٤ مبعوثا حتى ٣١ ديسمبر من عام ١٩٥٢ .

هذه صور من المساعدات التى تقدم وكلها ذات طابع فنى ، والهدف منها أنها تنير السبيل أو تفسح الطريق من أجل تنفيذ برامج

إنشائية واسعة النطاق ، إذا اعتزمت السلطات المصرية المسئولة الاصلاح الجدى .

زوايا جديدة :

ولا يقف الأمر عند حد مجرد الانتفاع بما تملك الدول المتقدمة فنيا من معرفة وخبرات وتجارب سواء عن طريق استقدام رجالها الفنيين والمتخصصين أو بإرسال البعوث إليها من أبناء البلدان التى لم تستكمل نموها نظرا لعدم توافر هـذه النواحى الفنية لدى الأخيرة ، ولـكنه يمتد إلى ميدان أوسع من هذا بكثير .

أننا نعرف مانرزح تحت ثقله من عناصر التخلف الاقتصادى والأمراض الاجتماعية وكل هذا من مخلفات العهود الماضية ، ونحن نضع الخطط ونرسم المشروعات الـكفيلة بالقضاء على هـذه الأدواء المنوعة . وقد نعمد إلى وضعها موضع التنفيذ . إلا أن هناك مسألة أخرى على أكبر جانب من الأهمية وينبغى أن يكون لها مقامها اللائق فى اعتبارنا وتفـكيرنا .

أننا نفـكر فى الحلول والخطط على ضوء البيئة التى نعيش فيها وتحت تأثير ظروفها ، وهذا مايميل إلى أن يجعل نظرتنا ذات صبغة محلية إلى درجة ليست بالقليلة . أما الأجنبى فحين ينظر إلى المشكلة فانه يفعل ذلك من زوايا مغايرة ، فهو يدرسها ويعمل على تفهمها ويرسم الحل

المناسب على ضوء التجارب التى طبقت فى بلادها ورآها تنمو وتحقق نتائج اقتصادية واجتماعية واضحة. حقيقة ليس المفروض أن ينقل إلينا كل ما يثبت صلاحيته فى بلاده وذلك بسبب تباين الظروف واختلاف المستويات ؛ ولكنه فى الوقت نفسه يحدد معايير يمكن النسج على منوالها ، أو بعبارة أخرى بحيث تصبح نماذج يمكن الاقتداء بها .

وهنا أضرب المثال التالى فلعله قمين أن يزيد الفكرة توضيحا . لقد سبق أن أشرت إلى ذلك المشروع الذى تعتزم إدارة التعاون الفنى الأمريكى الاشتراك ، فنيا وماليا ، فى تنفيذه مع الحكومة المصرية ، والذى يتناول تعمير (لامجرد إصلاح) مساحة قدرها ٨٠٫٠٠٠ فدان من الأراضى البور . وهنا يلفت النظر عند قراءة تفاصيله الطريقة التى يراد بها تحقيقه ، فاذا بها شاملة لكل العناصر التى تتألف منها أية وحدة زراعية أو ريفية لأنها جميعاً تكون كلا واحداً متماسكا .

١ — الشرط الأول أن تقسم الأراضى إلى قطع صغيرة لا تزيد مساحة الواحدة منها عن خمسة أفدنة ، وتملك إلى الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً . ومثل هذا الشرط ينطوى على فلسفة فى الإصلاح الزراعى . لقد قامت حكومات عدة فى الشرق الأوسط باستصلاح مساحات واسعة من الأراضى البور وإعدادها للاستغلال الزراعى ، فاذا ما بدأ الأمر الأخير إذا بالأراضى التى تناولتها يد الإصلاح والتعمير

تصبح من نصيب كبار الملاك وغيرهم من ذوى الثراء، مما كان السبب الرئيسى فى طابع عدم التوازن الذى يتسم به نظام الملكية الزراعية . وأن مصر لتقدم لنا الدليل على هذا كله ، ومن هنا كان فى مقدمة الأعمال التى حققتها الثورة التى بدأت يوم ٢٣ يوليه من عام ١٩٥٢ وضع حد أعلى لما يجوز للفرد امتلاكه، وتوزيع ما يستولى عليه بين صغار الفلاحين والمعدمين . والثورة إذ فعلت هذا فانما تثبت أنها ذات فلسفة واضحة وهى تشجيع تمليك الفلاح الصغير وتوفير أسباب الرزق والعمل له ، وبمعنى آخر أنها ترى أن الإصلاح الزراعى يجب أن يكون الهدف منه خدمة (الرجل العادى) . ومن هنا نرى أن المشروع المشار إليه منبعث من الفلسفة الاجتماعية الحديثة وهى ضرورة توفير الأرض لأكبر عدد ممكن من الأفراد فى البلاد الزراعية . أن الدولة إذ تتحمل هذا العبء إنما تفعل ذلك من أجل الفقير والصغير، أما صاحب المال الكبير فان فى مكنته أن يصلح الأرض البور لنفسه وعلى حسابه .

٢ — ليست العبرة فى إصلاح الأراضى أن توفر وسائل الرى والصرف ، وإنما هناك اعتبارات أخرى حيوية لا يجب إغفالها وإلا كان هذا الإصلاح عبثاً لا طائل تحته . إن

هذه المناطق إنما تعد لإقامة الفلاحين ، وإذن - والمعروف أنهم من الفقراء العاجزين - ينبغى أن نوفر لهم بصورة شاملة كل مرافق الحياة وكافة الوسائل التى تمكنهم من أن يبدأوا حياتهم بطريقة سليمة ومريحة من مختلف النواحى . وأكثر من هذا ، أن البلد الزراعى المتخلف يتعين عليه أن ينهض بمستوى الحياة فى صفوف أهل الريف ، والفكرة الأساسية التى يجب أن نؤمن بها ، هى أنه إذا ما اعتزمت الدولة إصلاح أراض جديدة وتعميرها ، فمن اللازم فعلا أن تخلق جماعات جديدة ، ذات نظم وأساليب ومستويات أرقى نوعا من تلك التى تسود فى بقية المناطق الأخرى .

وإذن فالمسألة لا تنحصر فى إصلاح أرض وتوطين الناس بها ، وإنما هى فى الواقع أبعد مدى من ذلك ، ونقصد بذلك العمل على خلق مجتمع ريفى جديد تتوافر له مقومات التقدم والإرتقاء ، ويكون ذلك نوعا من التجربة نعمل على تعميمها تدريجياً فى المناطق الأخرى . وعلى ضوء هذه الاعتبارات نجد أن المشروع المقترح يتضمن بناء المساكن الصحية ، وإنشاء الجمعيات التعاونية ، وتوفير نظام الائتمان الزراعى ، وفتح المدارس المهنية ، وتأسيس المستشفيات بحيث تكفى سكان الجهة ، وإقامة محطات التجارب ، وتحسين وسائل التسويق ، وإيجاد الصناعات والحرف التى تقوم على الانتاج الزراعى . وهذا كله

يجب أن يتم فى وقت واحد وبصورة منتظمة ، وبذلك ينقل السكان الجدد إلى حياة قد تكاملت عناصرها .

ومن هذا نخلص إلى النتيجة التالية البالغة الأهمية ، وهى أنه حين القيام بمشروعات استصلاح الأراضى ينبغى أن تكون نظرتنا شاملة للنواحى الاقتصادية المتنوعة والاعتبارات الثقافية والصحية والاجتماعية وما إليها . . فهذا المثل الذى قدمناه وإن كان يتعلق بمساحة صغيرة نسبيا وهى ٨٠٫٠٠٠ فدان لصالح ٢٠ ألف أسرة على الاكثر، تنحصر أهميته فى أنه يبين لنا الطريق الذى ينبغى سلوكه والوسيلة التى يتعين علينا أن نعالجها أمثال هذه المشكلات .وهذا هو الفلسفة الكامنة وراء نظام (التوجيه) أو (رسم الخطة) . وما من شك أن تفهم هذه الفلسفة على هذا النطاق وتطبيقها ، سيحملنا على الخروج إلى الميدان الأرحب وهو رسم الخطة الشاملة للإصلاح بحيث تتألف من عناصر عدة متماسكة ومتكاملة ، وبحيث يسير الاقتصاد جنباً إلى جنب مع النواحى الاجتماعية . فكأن الطريقة التى يراد بها أن ينفذ المشروع الذى أشرنا اليه ، إن هى إلا إيحاء بطريقة غير مباشرة ، ولكنها عملية ، بأهمية التوجيه والتخطيط والتنسيق .

وثمت مثل آخر لا نرى بأسا من إيراده لأنه يدل على الزوايا التى ينبغى أن ننظر منها إلى الموضوعات والمسائل ذات الأهمية الانتاجية . فقد حدث أن اتصلت ببعض الخبراء الأجانب الذين استقدمتهم الحكومة المصرية عن طريق إدارة التعاون الفنى لدراسة

إمكانيات التطور الصناعى فى البلاد . فإذا بهم يطلبون الكثير من الاحصائيات ـ وهذا أمر طبيعى ، ولكنهم جعلوا الأولوية لأمثال هذه الاحصائيات :

أولا : الزيادة فى عدد السكان خلال السنوات الممتدة من ١٩٣٩ إلى ١٩٥٢ طبقا للإعتبارات التالية :

(ا) درجة الزيادة فى كل من القطاعين المدنى والريفى ، وكذلك فى المدن الصناعيـة

(ب) الزيادة طبقا لطوائف وطبقات المجتمع المصرى .

(ح) نسبة الوفيات (على تعددها) وفقا للبنود السابقة .

ثانيا : أرقام مفصلة (مع تحليل من قبل المصالح والهيئات المختصـة) عن الدخل الأهلى (بعناصره المختلفة) منذ سنة ١٩٣٩ ، ثم توزيع الدخل على :

(ا) الملاك الزراعيين طبقا لدرجاتهم .

(ب) العمال الزراعيين .

(ح) عمال الصناعة .

(ء) رجال الصناعة والتجارة .

(ه) طبقة الموظفين والمستخدمين ومن فى حكمهم .

(و) سكان المدن بوجه عام ، مع الاشارة إلى المدن الصناعية

ثالثاً : تطور رأس المال الصناعى (بصورة مفصلة) خلال الفترة ذاتها.

رابعاً : إحصائيات دقيقة عن التجارة الداخلية (عناصرها وحجمها فى للشهور والمواسم المختلفة ، مع بيان اتجاهاتها وغير ذلك).

هذه طائفة من أنواع الاحصائيات التى أراد أن يطلع عليها ، ومن أسف أن أغلبها لا وجود له على النحو الذى يفهمه طبقاً لما يراه مطبقا فى بلاده . وراح يسأل كذلك ، لأنه يريد أن يدرس مسائل التكلفة والكفاية الانتاجية فى الصناعة ، عن الأمور الآتية :

١ — إنتاجية العامل .
٢ — توزيع نفقة العمل على العناصر المختلفة .
٣ — نسب تقسيم نفقة الانتاج .
٤ — نسبة مصاريف التعبئة واللف والحزم وغير ذلك .

هذه ألوان من أسئلة عن مسائل رآها أولئك الخبراء ذات أهمية قصوى لكل من يريد أن يقوم بدراسات وافية وصحيحة عن حالة الصناعة المصرية من أجل إزالة ما تعانيه من مشكلات وماتتسم به من عيوب ، وما يرجى لها من عوامل التحسين والتقدم . وما من شك أن هذه الأسئلة وأمثالها إنما تلقى ضوءاً على الطريقة التى ينبغى اتباعها فى البحث . والحق ، أن من أكبر نواحى قصورنا ذلك الذى يتجلى فى الناحية الاحصائية ، من حيث جمع مختلف أنواع الاحصائيات وتبويبها وتحليلها ؛ وهذه المهمة إنما تضطلع بها الهيئات والمصالح المختصة إلى جانب المعاهد العلمية ، أسوة بما يجرى فى البلاد الأخرى

التى تقدم فيها « الوعى الاحصائى » . لقد أصبحت اليوم للأرقام معانى حية إذا عرف أسلوب تحصيلها وتنظيمها وترتيب النتائج عليها . ولقد ازددت إيمانا بحاجتنا القصوى إلى وضع نظام جديد ، جديد فى كل شىء ، لهذه الناحية . إن المسألة أعمق بكثير من دراسة النظريات العامة، ذلك أن العبرة إنما هى بمدى تطبيق هـذه النظريات وعلى جوانب الحياه المصرية .

من هذا العرض الموجز نستخلص أن الخبرة الفنية تبدو أهميتها من حيث لفت النظر إلى الطريقة التى تعالج وتدرس وتنفذ بها مشروعات الاصلاح ، على ضوء التجارب التى نجحت وأفادت فى البلاد المتقدمة.

الفصل السابع

تجارب فى الشرق الأوسط

تحدثنا فى الصفحات المتقدمة عن نظم المعونة الفنية وذلك من الناحية النظرية وحدها ، ولكنا نرى لزاما أن يشمل البحث الجانب التطبيقى أى العملى فهو دائما أقدر على إلقاء الأضواء الكافية على الموضوعات والمسائل وبذلك يتسنى الحكم عليها وتقدير قيمتها الذاتية. ولسنا نعتزم أن نقتطف مثلا من هنا وآخر من هناك ، ولكنا نؤثر أن نقصر الاهتمام على إقليم معين ذلك هو الشرق الأوسط ، فنورد طائفة من بيانات عن برنامج التعاون الفنى بالنسبة إلى بلدانه المختلفة مع استثناء اسرائيل ، وذلك خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٥٣ (١)

١ — ايران

ماتكلفته الولايات المتحدة	٤٣٫٧٤٠٫٠٠٠ دولار
مقدار المساهمة المحلية	١٦٫١٧٠٫٠٠٠ دولار
ايرانيون يجرى تدريبهم	٢٣٠

تكونت (لجنة مشتركة) تمثل الإدارة والحكومة الإيرانية ،

---

(١) نقلا عن مجلة « شئون الشرق الأوسط » عدد فبراير ١٩٥٣ ، ص ٦٢ — ٦٧

وهنا نلاحظ أن الاهتمام الأكبر موجه نحو التنمية الريفية. واتخذت اللجنة من طهران مقراً لها، كما أن هناك سبعة مراكز إقليمية، ويشترك الخبراء والفنيون من الجانبين فى المسائل المتعلقة بالزراعة والصحة والتعليم الريفى. وأجريت تجارب لتعميم التقاوى المنتقاة أسفرت عن زيادة المحصول، كما بدأ إنشاء محطات للماشية ومراكز للتربية والتلقيح الصناعى كجزء من برنامج شامل لتنمية الثروة الحيوانية، واستوردت مقادير من أنواع مختلفة من الثيران والماعز والأغنام من بلاد أخرى وبذلك أمكن إيجاد آلاف من القطعان. وفى الوقت نفسه أقيمت محطات كثيرة فى أرجاء كثيرة من البلاد بقصد حقن الأغنام والماشية لتخليصها من الطفيليات.

ومن الأخطار التى يتعرض لها الإيرانيون الملاريا، ولهذا أمكن رش نحو ٩٠٠٠ قرية، يقيم فيها ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة، بمسحوق د. د. ت وفى الوقت نفسه تجرى تجارب فى مئات القرى لتزويد بيوت السكنى بالمراحيض الصحية والقليلة الكلفة، وذلك كجزء من خطة تعتزم الحكومة الإيرانية تنفيذها لمكافحة التفوئيد.

ولقد سبق أن صدرت قرارات تنازل بمقتضاها الشاه عن مساحات واسعة من أملاكه الزراعية بقصد توزيعها على صغار الفلاحين المقيمين فيها، ويتعاون الخبراء من الجانبين على القيام بتنظيم هذه العملية.

ومن النواحى التى نالت اهتماما كذلك الثروة المعدنية فتقدم

القروض للمشروعات التى تقوم باستغلال هذه الموارد وبخاصة مناجم الملح والكبريت ، كما أدخلت الأنوال الآلية فى صناعة الصوف بدلا من الأساليب اليدوية السائدة من قديم ، ولهذه الصناعة أهميتها فى إيران وبخاصة فى عمل السجاجيد والأبسطة التى لها سوق واسعة فى الخارج .

٢ — المملكة الأردنية

ما تكلفته الولايات المتحدة	٦ر٤٥٦ر٠٠٠ دولار
مقدار المساهمة المحلية	٥٣١ر٠٠٠ دولار
أردنيون يجرى تدريبهم	٥٢

تسير عملية إنشاء سد بنجر إلى جانب مشروعات أخرى للرى وحفظ المياه ، وهذه كلها بداية العمل ، بمساعدة اعتمادات برنامج التعاون الفنى ، فى تحقيق مشروع رى وادى (اليرموك - نهر الأردن) والغرض منه استغلال ١٢٠ر٠٠٠ فدان من الأراضى غير المنزرعة لتوزع على ٢١ر٠٠٠ أسرة من اللاجئين الفلسطينيين ، ومن المتوقع أن يستغرق تنفيذ هذا المشروع ما بين أربع وست سنوات وتبلغ تكاليفه مائة مليون دولار . غير أن المعروف أن عدد هؤلاء ممن تضمهم الأردن اليوم لا يقل عن نصف مليون نسمة ، إلا أن الخبراء يقولون أنه إلى جانب كل أسرة تزرع أرضا ، ستتوافر أعمال أخرى لثلاث أسرات إضافية ، وهذه مسألة يرى الكثيرون أنها تحمل طابع التفاؤل البعيد عن حدود الواقعية .

وتقدم الإدارة كذلك مساعدتها فى انشاء مدرسة معلمين بالعاصمة (عمان) وتوفير قروض للبلديات ومخازن الغلال، كما تسهم فى توزيع الآلات الزراعية وإقامة مستشفى للولادة.

وكذلك يقوم الخبراء بأبحاث تتصل بثروة البحر الميت المعدنية فضلا عن المنجنيز الذى يقال بتوافره فى جنوب البلاد. ويوجه الاهتمام إلى موضوع السياحة بقصد تنشيطها بحيث تصبح تجارة مربحة ومما يلاحظ أن الصحف الأردنية تلوم إدارة البرنامج على البطء بل وتتهمها بالتراخى فى العمل.

٣ — العراق

ما تكلفته الولايات المتحدة	٢ر٠٥٦ر٠٠٠
مقدار المساهمة المحلية	١٦ر٦٢١ر٠٠٠
عراقيون يجرى تدريبهم	٦٥

بفضل الموارد المالية التى يحصل عليها العراق من الشركات القائمة باستغلال الثروة البترولية، وهى موارد نأمل أن تطرد الزيادة فيها، أقدمت الحكومة على وضع وتنفيذ برنامج للتنمية الاقتصادية رصدت له ملايين الدنانير ويقوم المهندسون والفنيون الذين توفرهم إدارة النقطة الرابعة بالتعاون، مع أضرابهم من أبناء الذين تلقوا علومهم فى الجامعات الأجنبية، فى تصميم مشروعات الرى والصرف وإنشاء الطرق. ولدى الحكومة برنامج سارت فى تنفيذه بقصد اسكان

١٠٫٠٠٠ أسرة فى أراض تملكها الدولة ، وقدمت الإدارة عددا من الخبراء فى مسائل استصلاح الأراضى ودراسة التربة وبناء المساكن الريفية والتنظيم التعاونى . وكذلك تساهم ماليا فى مشروعات لتحسين الصحة العامة وتوفير الخدمات الثقافية .

٤ — المملكة العربية السعودية

ما تكلفته الولايات المتحدة	١٫٧٧٦٫٠٠٠ ريال ،
مقدار المساهمة المحلية	١٫٧٥٠٫٠٠٠ ريال
سعوديون يجرى تدريبهم	٣٠

أن الهدف من جهود إدارة النقطة الرابعة هو مساعدة الأهلين الذين ما زالوا يعيشون فى ظل النظام القبلى على مواجهة الظروف الجديدة الناشئة من الثروة الضخمة التى يدرها عليهم البترول . وقامت بعثة مالية بالمعاونة فى إنشاء إدارة نقدية وبذلك صار للمملكة العربية السعودية بنك للاصدار ونظام مالى ومصرفى ، ويجرى ضرب جنيهات وريالات جديدة من الذهب والفضة بدلا من العملة الأجنبية . ونظرا لندرة الماء مما يحول دون امكانية التوسع الزراعى ، فان الجيولوجيين يقومون بدراسة التربة وتعيين مواقع المياه الباطنية ، وكذلك توضع الخطة لعمل مساحة جوية . ويجرى كذلك الآن إنشاء معمل بالطائف لإنتاج الأمصال ، وأقيمت مدرستان ، كما بدأ العمل فى مد خط حديد « دمام ـ الرياض » إلى جده على البحر الأحمر ، وبذلك يرتبط الخليج الفارسى بالبحر الأحمر لأول مرة فى تاريخ هذه البلاد .

٥ — مصر

ما تكلفته الولايات المتحدة	٣٫٤٢٥٫٠٠٠ ريال
مقدار المساهمة المحلية	٤٫٢٥٢٫٠٠٠ ريال
مصريون يجرى تدريبهم	١٢٩

(١) طلبت الحكومة المصرية أخيرا فريقا للبحث واحصاء التقدم الصناعى والاقتصادى ، كما سيتولى بحكم عمله الكشف عن الامكانيات الوافرة لموارد مصر الطبيعية . وستقوم هذه البعثة بالتوصية ببرنامج طويل الأمد من أجل التنمية الاقتصادية ، وذلك فى حدود الموارد المالية التى يمكن للحكومة تدبيرها ، إلى جانب ما يمكن أن يساهم به التمويل الخاص . إلا أن الهدف العاجل لهؤلاء الخبراء ، بالتعاون مع السلطات والجهات المختصة ، ينحصر فى تحديد بعض نواح من التقدم الصناعى بحيث يكون فى الإمكان تنفيذها مباشرة ، ومن ذلك صناعات الحديد ومصائد الأسماك وانتاج السلع القطنية(١) .

(٢) تعنى مصر الآن ، وبخاصة فى العهد الجديد ، بالتوسع الزراعى ومن أجل ذلك تردد الحديث كثيراً عن زراعة الأراضى الصحراوية. وتقوم إدارة التعاون الفنى الآن بإجراء التجارب اللازمة فى منطقة مساحتها ٥٠٠٠ فدان لزراعة مختلف الأعشاب ، واستوردت لذلك أنواعا من تقاوى أعشاب الرعى من استراليا ونيوزيلند وأفريقية

---

(١) من تقرير للسفير الأمريكى إلى رئيس الحكومة المصرية فى ١٥ سبتمبر سنه ١٩٥٢

والولايات المتحدة ، فإذا نجحت التجربة هذا العام فإن النتائج لن تظهر إلى العيان قبل انقضاء فترة قدرها خمس سنوات على الأقل ، أى إلى أن تتوافر المرعى اللازمة لقطعان الماشية .

(٣) استحضرت الإدارة ١٠٠ر٠٠٠ من أنواع الدجاج ، كجزء من برنامج يهدف إلى استيراد مليون فى خمس سنوات ؛ والغرض من هذا تربية أنواع جديدة تمتاز بلحمها ، من حيث النوع والمقدار ، وبيضها من حيث الحجم . ومن المشروعات التى تعتزم الحكومة المصرية تنفيذها تنمية الثروة الحيوانية ومن بين الأساليب المؤدية إلى ذلك مكافحة الأمراض فى الحيوان ، وذلك بإنشاء نظام بيطرى سليم . وقد تعهدت إدارة التعاون الفنى بتقديم ١٠ر٠٠٠ دولار من أجل توفير المعامل ولوازمها لإنتاج الأمصال اللازمة . وبهذه المناسبة نود أن نقرر أن وقاية وتنمية الثروة الحيوانية من أهم الوظائف التى ينبغى لمصر أن تضطلع بها ، وفى هذا يقول البكباشى عمر عبد المجيد دراز(١) :

(أن قيمة الثروة الحيوانية حسب الاحصاء الرسمى تزيد كثيراً على ١٢٠ مليوناً من الجنيهات ، كما أن منتجاتها تساوى مايقرب من ٥٠ مليونا من الجنيهات سنوياً . وإذا ما اتخذنا خسارة الولايات المتحدة الأمريكية مقياسا لنا فى تقرير ما نفقده من ثروتنا الحيوانية بسبب

---

(١) توفير الغذاء بمكافحة أمراض الحيوان ص ٣٥ (القاهرة ١٩٤٩)

الطفيليات وأمراض الحيوان ، مع ما بين البلدين من اختلاف فى البيئة ، وما تمتاز الولايات المتحدة به من التقدم العلمى والبراعة فى رسم الخطط وتنفيذها بوسائل لا قبل لنا بها ، وإذا ما علمنا أن خسارة الولايات المتحدة فى ثروتها الحيوانية قدرت كما ذكر فى الكتاب السنوى لمصلحة الزراعة الأمريكية سنة ١٩٤٢ بتحفظ كبير بأنها توازى ١٠ ٪ من هذه الثروة ، وإذا ما علمنا أيضا أن هجان (عميد كلية كورنل للطب البيطرى بالولايات المتحدة) قرر أن هذه الخسارة لا يمكن أن تقل عن ٢٠ ٪ من قيمة هذه الثروة ... جاز لنا بكل اطمئنان أن نقدر خسارتنا السنوية بما يوازى ٢٠ إلى ٢٥ ٪ من قيمة هذه الثروة أى بما يوازى ٣٤ إلى ٥ر٤٢ مليونا من الجنيهات سنويا).

(٤) ومن المشكلات التى تعانيها مصر الخسارة التى تنشأ عن سوء وسائل تخزين الغلال وتقدر سنويا بنحو ٣ ملايين من الجنيهات ، وبذلك تضطر إلى استيراد أكثر من ١٠٠ر٠٠٠ طن من القمح فى السنة . ولهذا تعنى الحكومة ومجلس الانتاج القومى الآن بدراسة مشروع إنشاء صوامع ومخازن حديثة الطراز ، وهو مشروع قد تبلغ تكاليفه خمسة ملايين من الجنيهات . ولقد قام أحد خبراء النقطة الرابعة فعلا بدراسات بهذا الصدد فى القاهرة والاسكندرية

(٥) وتدرس الادارة مع وزارة الزراعة مشروعا يمكن أى فلاح

صغير من الحصول على جرار لحرث أرضه وبذلك يستبق الجاموسة أو البقرة التى عنده لغرض واحد هو إنتاج اللبن.

(٦) وفى ميدان الصحة العامة توسع مشروع إنشاء المراحيض الذى وضعته إحدى مؤسسات روكفلر ، وأدت الأبحاث إلى إيجاد نوع من المراحيض الصحية التى يمكن للفلاح أن يحفره فى بيته بنفسه . واستحضرت النقطة الرابعة ٦٠٠ من الآلات اللازمة لأعمال الحفر ، على أن يتم إنشاء ٦٠٫٠٠٠ من هذا المرفق الصحى خلال عام واحد . والواقع أن تعميم هذا المشروع سيؤدى إلى إنقاذ ٩٠ ٪ من الفلاحين المصابين بمرض البلهارسيا .

وقد تخرج أخيراً الفوج الأول من الحكيمات التابعات لمصلحة الفلاح بعد تدريبهن طبقاً لبرنامج مشترك بين النقطة الرابعة والمصلحة ، وسيتوالى التدريب حتى يصل العدد إلى ١٢٠ حكيمة .

(٧) وأخيراً نأتى إلى المشروع الخاص بمساهمة النقطة الرابعة بمبلغ عشرة ملايين دولار فى استصلاح ٨٠٫٠٠٠ فدان بمنطقتى غرب الفيوم وأبيس ، مما أشرنا إليه من قبل(١).

ونختم هذا الفصل ببيان رقمى :

---

(١) حدد لتوقيع الاتفاق الخاص بهذه المساهمة يوم الخميس ١٩ مارس سنة ١٩٥٣ .

البلد	ما تكلفته الولايات المتحدة	مقدار المساهمة المحلية	عدد الوطنيين الذين يدربون
مصر	٣,٤٢٥,٠٠٠	٤,٢٥٢,٠٠٠	١٢٩
اتيوبيا	٢,٤٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٢٠
ايران	٤٣,٧٤٠,٠٠٠	١٦,١٧٠,٠٠٠	٢٣٠
العراق	٢,٠٥٦,٠٠٠	١٦,٦٢١,٠٠٠	٦٥
الأردن	٦,٤٥٦,٠٠٠	٥٣١,٠٠٠	٧٧
لبنان	٦,٥١٥,٠٠٠	٧٩٩,٠٠٠	١٠٩
ليبيا	٢,٧٧ ,٠٠٠	٩٢٩,٠٠٠	٣٠
المملكة العربية السعودية	١,٧٧٦,٠٠٠	١,٧٥٠,٠٠٠	٣٠

الفصل الثامن

انتقادات توجه الى برنامج

النقطة الرابعة

تحدثنا فى الفصول المتقدمة عن نظام المعونة الفنية بوجه عام ، وعرضنا فى قدر من الاسهاب النسبى إلى برنامج التعاون الفنى الأمريكى من حيث الكثير من عناصره ونواحيه ، كما أشرنا إلى جوانب من نشاطه فى بعض بلدان الشرق الأوسط . ولا يسعنا الآن إلا أن نتناول طائفة من الانتقادات التى توجه إلى هذا البرنامج ، إكمالا للبحث وإيفاء للموضوع .

حدود النشاط :

حين تكلمنا عن أعمال إدارة التعاون الفنى الأمريكى فى بلدان الشرق الأوسط ، لاحظنا أن أعظم الاهتمام موجه إلى النواحى الآتية :

١ — الزراعة والرعى وتربية الحيوان ومصائد الأسماك .

٢ — استغلال أنواع من الثروة المعدنية .

٣ — الصحة العامة ومكافحة الأوبئة والأمراض المتوطنة .

٤ — مسائل السكنى والتعليم والتدريب المهنى .

ولقد كان المستر أتشيسون صريحاً إذ قال فيما يتعلق بالأمر (والاعتبار الرابع هو الذى عبر عنه المستر بليت تعبيراً قويا فى مذكرة تقدم بها ووصف فيها برنامج النقطة الرابعة بأنه «برنامج بسيط» وضمنها دعوة الانسان للعودة إلى الأرض ومحاولة بناء نفسه بنفسه ، ولكنه يرمى أولا إلى مساعدة الشعوب الأخرى على تنمية مواردها الغذائية ورفع مستواها الصحى وتحسين نظمها الثقافية . أن ثمانين فى المائة من عمل برنامج النقطة الرابعة يقع تحت هذه البنود الثلاثة التى تضم مسائل التغذية والصحة والتربية . ومن أهم هذه البنود التى تحتاج إلى علاج سريع مسألة التغذية» .

ومن المستحيل أن ننكر إطلاقا أن من أهم ما ينبغى للأمم غير المستكملة نموها الاهتمام به وهى بصدد النهوض الاجتماعى ، العمل على استغلال مواردها الزراعية والمعدنية إلى الحد الأقصى ، ورفع المستوى الصحى من مختلف النواحى فهذا يحل مشكلة الأمراض والضعف الجثمانى مما لا بد من تحقيقه إذا أريد نجاح مشروعات التنمية الاقتصادية ، وتعميم الثقافة فى صفوف الجماهير لما لذلك من صلة وثيقة لا بالتقدم الاقتصادى فحسب ، بل وبالتطور الاجتماعى والارتقاء السياسى . ولعل هذا يفسر قيام تلك الوكالات المتخصصة المختلفة فى نطاق هيئة الأمم المتحدة .

وأكثر من هذا فإن ميثاق المساعدة الفنية الذى تشرف عليه هذه المنظمة يوضح أن التقدم لا يعنى زيادة الدخل الوطنى فحسب بل يعنى كذلك إيجاد أوضاع أفضل لمعيشة جميع السكان على السواء، كما تبين مادة أخرى منه أن الهدف الرئيسى ليس هو الثروة المادية بقدر ما هو تعميم الخير الاجتماعى والأخذ بيد الجميع (١).

إن أحداً لا يمكن أن ينكر أن الدولة المتخلفة إذا أرادت السير فى طريق التقدم المادى والاجتماعى يجب عليها أن تأخذ بأسباب الثورة الزراعية الحديثة وأن تعمل على تحسين المستويات الاجتماعية والثقافية. ولكن الكثيرين يأخذون على برنامج النقطة الرابعة أنه لا يوجه القدر الواجب من العناية إلى ناحية التصنيع الذى يقيم الاقتصاديات القومية على أسس متوازنة ويعمل على تنويع عناصر استغلال الثروات الزراعية والمعدنية والمائية، ويزيد من الدخول الأهلية، ويحدث تحولات خطيرة بالغة الشأن فى الكيان الاجتماعى على غرار ما حدث فى البلاد المتقدمة مثل انجلترا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة. ويذهب البعض فى مجال هذا اللون من النقد إلى حد القول بأن إغفال الصناعة من جهود النقطة الرابعة سياسة متعمدة يراد من ورائها إبقاء البلدان المتخلفة وأشباهها متخصصة فى إنتاج

---

(١) الأمم المتحدة وبرامج المساعدة الفنية (من مطبوعات هيئة الأمم المتحدة، يناير ١٩٥٢، ص ١٣ — ١٤):

المواد الأولية التزود بها الصناعة الأمريكية ، أما محاولة رفع مستوى أهلها عن طريق الحرف الأولية إلى جانب تحسين المستويات الاجتماعية والثقافية ، فلكى تصبح أسواقا طيبة لمنتجات البلدان الصناعية عامة والولايات المتحدة بوجه خاص .

ولقد تحدثنا فى مثل هذه المسائل إلى البعض فكان جوابهم على النحو الآتى : —

(أولا) إن من أخطر ما يعانيه سكان المناطق المتأخرة والمتخلفة سوء التغذية بشكل واضح كما تدل على ذلك الاحصائيات ، وهذا الضعف عائق جوهرى فى وجه أى تقدم اقتصادى واجتماعى ، كما أن استمراره مع بقاء الزيادة السريعة فى السكان والملحوظة دائماً فى أمثال هذه المناطق قمين أن يؤدى إلى إطراد الانهيار فى الطاقة الانتاجية للفرد ، مهما كانت الحرفة التى يمارسها .

وأكثر من هذا فإذا استمر إنتاج الغذاء متخلفاً عن التكاثر الطبيعى للأهلين ، فإن هذا الأمر مما يجعل المجاعات أكثر حدوثا وأعظم خطراً ، وبخاصة فى أوقات الأزمات الدولية والحروب حين يتعذر الاستيراد من البلدان التى لديها فائض من الحبوب للإصدار ، ومن الأمثلة على ذلك الهند والصين وغيرهما . ولهذه الاعتبارات نرى الأمم المتحدة ، عن طريق هيئة الزراعة والتغذية ، تعنى عناية فائقة وبمختلف الأساليب بما يؤدى إلى زيادة إنتاج المواد الغذائية ،

وأن هذه الوكالة الدولية الطابع لتتوقع أن يصل إنتاج الدول المتخلفة اقتصاديا إلى الضعف فى عام ١٩٦٠ وبذلك يتسنى لسكانها أن يحصلوا على أقل حد مقبول ولائق لمستوى المعيشة .

وإذن فحين تعنى النقطة الرابعة بموضوع زيادة الانتاج من المواد الغذائية فانها تستهدف تمكين البلاد غير المستكملة النمو من التغلب على أخطار المجاعات ، وتوفير مستوى لائق من المعيشة للسكان ، وتهيئة السبيل للقضاء على الأمراض الناجمة من سوء التغذية ، ووضع أساس قوى لزيادة الطاقة الإنتاجية للأفراد . وهذا ما تستهدفه هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تماما ، بل إن هذا ما تفعله الدول الأخرى . فبرنامج السنوات الخمس الأول الذى بدأت الهند فى تنفيذه يرمى إلى زيادة واضحة فى إنتاج الحبوب ، ذلك أن المجاعة من أكبر الأخطار التى ما زالت تهدد هذا البلد ، ومن هنا نراها قبلت المعونة الفنية التى تمكنها من إدراك غايتها . ومصر ما زالت تعانى النقص فى إنتاج الحبوب حتى أنها تستورد مقادير وافرة من الخارج ، ولهذا وضعت سياسة لتوفير الغذاء سواء عن طريق تخصيص الأراضى المراد استصلاحها لإنتاج الحبوب ، أو العناية بالثروة الحيوانية ، أو تعميم تقاوى القمح المنتقاة ، أو نشر زراعة الذرة الهجين ، وبهذا تتغلب على الأزمة كما توفر مبالغ من العملات الأجنبية يمكن الاستفادة منها بتوجيهها إلى عناصر إنتاجية أخرى .

(ثانياً) حقيقة أن بلادا مثل الهند ومصر واثيوبيا والعراق يمتهن أهلها الزراعة من أقدم العصور ، ولكن الأساليب والنظم المتبعة فى الاستغلال الزراعى ما زالت بدائية ، ومن هنا نلقى مجالا واسعا للتقدم حتى يمكن الاستفادة من هذا المصدر إلى أكبر حد ممكن . وهم يضربون المثل بالبلاد الزراعية المتقدمة مثل كندا والولايات المتحدة واستراليا ، بل إن الحال فى مصر نفسها ليؤيد هذه الحقيقة بدليل أن الفلاح ينتج ما يكفى ثلاثة أشخاص بينما زميله فى انجلترا ، وهى بلد لا تعد الزراعة فيه من عناصر الاقتصاد القومى الأساسية ، ينتج ما يكفى ثمانية أشخاص . فإذا كانت هذه البلدان وأضرابها زراعية فعلا فانها بأساليبها ونظمها تبدد ثروة جوهرية ، وإذن يتعين عليها الأخذ بأسباب الثورة الزراعية من مختلف عناصرها . وبمعنى آخر يجب أن تصل من حيث الأسلوب والنظام والانتاج وإنتاجية الفرد إلى درجة البلاد الزراعية الراقية . وهذا الأمر تترتب عليه نتائج بالغة أهمية لعل فى مقدمتها زيادة الدخل الأهلى إلى جانب مثيلتها فى دخول الأفراد المقيمين فى الريف ، مما يؤدى إلى إرتقاء فى مستويات حياتهم . وبعبارة أخرى إن الحكم على مدى تقدم البلد الزراعى ليس بممارسة الحرفة فحسب ، ولكنه بالطريقة التى يزاول بها الأهلون الزراعة ، أى أن العبرة بناحية «الكيف» .

فالهند زراعية وكندا كذلك ، ولكن الفارق بين الاثنين واضح وكبير بصورة تلفت النظر ؛ بل إن هذا الفارق ليمتد كذلك إلى العامل الانسانى نفسه ، أى الفلاح ، سواء كان مالكا أو مستأجراً أو عاملا .

(ثالثا) أن إستقراء تاريخ الدول المتقدمة إقتصادياً واجتماعياً يدل على حقيقة بارزة ، وهى أن الانقلاب الزراعى أساس جوهرى لا بد منه لقيام حركة التصنيع ونجاحها ، كما حدث فى إنجلترا إذ بدأت الثورة الزراعية فيها منذ إبتداء القرن الثامن عشر بينهما ظهر الانقلاب الصناعى الحديث فى النصف الثانى منه ، وكذلك الحال بالنسبة إلى فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر ، وذلك للأسباب الآتية : —

١) إن زيادة الانتاج من المواد الغذائية يساعد على توفير المقادير اللازمة لسكان المدن والمناطق الصناعية .

٢) إمكانية إستغلال الأرض على نطاق واسع فى إنتاج المواد الخام اللازمة للصناعة .

٣) إن الصناعة عند قيامها لا بد لها من سوق داخلية واسعة تمتص إنتاجها ، وبتقدم الزراعة يزداد الدخل ، وتتعدد المطالب ، كما ترتقى الأخيرة نتيجة التقدم الثقافى ، وبذلك تعظم المقدرة الشرائية باطراد فى القطاع الريفى ، الأمر الذى يكون ذا أثر طيب بالنسبة إلى الصناعة .

ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين التطور الزراعى والتصنيع . وهذا الاهتمام بالناحية الزراعية واضح فى برنامج المعونة الفنية الذى تقدمه الأمم المتحدة ، وفى النشاط الذى يبذله خبراؤها .

(رابعاً) إن تقدم الأمم لا يمكن أن يقتصر على النواحى المادية ، سواء تمثلت فى الزراعة أو الصناعة ، وإنما ينبغى أن يشمل الجانب الاجتماعى المنوع من حياة الجماعة ، فلا أهمية للأمر الأول بدون الثانى لأن بقاء الأخير على ما هو عليه كفيل بهزم الأغراض التى نرتجيها . إن البلاد المتخلفة تقاسى أفدح الأضرار من إنحطاط المستوى الصحى وانتشار الأمراض المتوطنة والأوبئة . ففى الهند وإيران الملاريا ، وفى مصر البلهارسيا ، وكلها تفرض على الجماعة البشرية ضريبة ثقيلة دائمة وتهبط بمقدرة الفرد على العمل والانتاج ؛ ولهذا يتعين ، لا من الوجهة الانسانية وحدها فحسب ، بل ومن الوجهة الاقتصادية كذلك ، القضاء على هذه العلل ، وفى أسرع وقت ممكن . وأكثر من هذا يجب أن يشغل هذا الموضوع مكان الأولوية من المشروعات الاصلاحية ، خاصة وأن تكاليفها قليلة إذ ما قيست بنتائجها البعيدة الفعالة . ولهذا نجد النقطة الرابعة وهيئة الصحة العالمية توجهان إهتماما كبيراً

إلى ذلك . فإذا كانت إدارة التعاون الفنى الأمريكى تعنى بتطهير الآبار وحفرها وإنشاء المراحيض الصحية وتعميم إستعمال المواد المبيدة للحشرات وتجفيف المستنقعات ، وتوسيع نطاق الحقن بالأمصال وإقامة المعامل اللازمة لذلك وزيادة الخدمات الطبية ، فإنها بذلك تسعى إلى تحقيق أغراض هى من صميم مشروعات التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى ؛ بل إنها من الأسس التى لابد من وضعها أولا ، ذلك أن المجتمع السليم البدن تتوافر له مقومات الارتقاء .

(خامساً) وهذه الاعتبارات نفسها تنصب على الجهود التى توجه إلى الثقافة وتعميمها بين الجماهير ، فالفلاحون والعمال ممن حصلوا على قدر كاف من ذلك كله أقدر على الإنتاج وتفهم الحياة وحسن التمتع بها . وأكثر من هذا فالتعليم هو وحده الكفيل بتمكين أفراد الجماعة من ممارسة حقوقهم ووظائفهم السياسية على وجه أصح . وحمايتهم من الاستغلال والطغيان .

هذا ما يتحدث به أولئك الذين ناقشناهم فى الأمر . ولسنا ننكر أن الحجج التى أدلوا بها لها وجاهتها ، ذلك أننا فعلا نؤمن بأن التقدم ينبغى أن يقوم على تطبيق الثورة الفنية فى مختلف ميادين الإنتاج ومنها الزراعة ، فضلا عن توفير البيئة الصحية والثقافية والإجتماعية

المناسبة . ولكنا فى الوقت نفسه نقول أن بلداً مثل مصر له ظروف قد تختلف عن غيره من البلدان . إننا لا ننكر تأخر النظام الزراعى وإنحطاط المستوى الإجتماعى وبخاصة فى الريف ، ولكنا نعلم فى الوقت نفسه أن الثورة الصناعية قد بدأت فى مصر بعد الحرب العالمية الأولى بسنوات قلائل ، وهى تتطور إلى الأمام منذ ذلك الحين ، بحيث نشعر بالاطمئنان إذ تقرر أننا قد اجتزنا مرحلتها الأولى . ولهذا ينبغى أن توجه إدارة التعاون الفنى الأمريكى إهتمامها إلى دعم وتنمية الصناعة بكافة عناصرها . حقيقة هذا العبء يقع علينا ، ونحن أول من يجب أن ننهض به ، ولكن بما أننا نستعين بخبراء الادارة فعليهم ألا يهملوا هذه الناحية ، وأن يجعلوا من خبرتهم الفنية معواناً على التصنيع بمختلف عناصره . أن البعض قد يتشكك مثلا من ناحية قيام صناعة الحديد والصلب لأسباب يبدونها ، ولكن الأمر يستأهل دراسة أوسع لأنه وثيق الصلة بمستقبل البلاد .

وعلاوة على هذا ، فإننا نعترف بما قلناه من حيث أهمية ترقية الزراعة والتعدين ومصائد الأسماك والسكنى والصحة والثقافة ، وإن هذه كلها أسس لا بد من وضعها ، ولكن هذا لا يمنع مطلقا من أن يسير التصنيع إلى جانبها ولو على نطاق صغير ، يكبر مداه باطراد . أن الدول سارت فى الطريق الذى أشرنا إليه ، وذلك بحكم الظروف ، ولكنا الآن فى البلدان التى لم تستكمل نموها ، نريد أن نستفيد من ثمار التقدم وأن نحاول اختزال الزمن ما وسعنا الجهد ؛ والخبرة الفنية تستطيع أن تفعل الكثير .

وحين نتحدث عن التصنيع لا نقصد الصناعات الاستخراجية وحدها ، وإنما نعنى كذلك الأنواع الأخرى منها مما تيسر قيامه الظروف الطبيعية وغيرها .

التراخى والبطء :

ومن الانتقادات التى توجه إلى برامج المعونة الفنية ، سواء تلك التى تقدمها الأمم المتحدة أو غيرها مما تهيئه الولايات المتحدة ، أنها بطيئة ونتائجها غير ملموسة نسبياً ، وهذا النقد تزخر به الصحافة الأردنية . ويرد أولو الشأن(١) على هذا بقولهم : —

(١) أن برنامج المعونة الفنية يجب النظر إليه على أنه طويل الأمد فهو لا يصنع المعجزات ولا يخلق بلداً بين عشية وضحاها ، ولكن له مهمة محدودة . إنه يتعاون مع الخبراء المحليين فى الارشاد والتجارب ووضع الأسس ورسم نواحى الاصلاح ؛ والاصلاح عملية تتطلب وقتاً غير قصير ، وأموالا غير قليلة قد لاتتوافر . فقد يمكن وضع نظام لبناء المساكن الرخيصة بالمدن والقرى ، ولكن تنفيذه يتطلب فترة طويلة نظراً لضخامته ، ولأن التحقيق رهين باعتبارات اقتصادية ومالية واجتماعية ؛ فضلا عن قواعد الأولوية .

(٢) أن المعونة الفنية تنير الطريق وتوضح الوسائل التى تراها أصلح ، فإذا ما تأخر تعميم الاصلاح فهى غير مسئولة عنه ، لأن هذا واجب الحكومات ذوات الشأن . لنفرض أن الخبراء ، أيا كان

(١) حدثنا بهذا بعض خبراء هيئة الامم المتحدة .

مصدرهم ، اقتنعوا بضرورة إنشاء مصنع سماد وقدموا توصياتهم فى هذا الشأن وحبذوا إنشاءه فى أقرب وقت . إن واجبهم ينتهى عند هذا الحد ، أما الباقى فليس من شأنهم ولا سلطة لهم عليه إطلاقاً .

ضآلة المساهمة :

ويقول البعض إن المساهمة التى تقدمها الادارات ، الدولية أو الأمريكية ، المشرفة على تقديم المعونة الفنية ، ضئيلة لا تستأهل الضجة التى تثار حولها ؛ وهم يضربون المثل بأن ما تكلفته حكومة الولايات المتحدة بالنسبة إلى بلدان الشرق الأوسط خلال الفترة (١٩٥١ — ١٩٥٣) لم يتجاوز ٦٨,٩٢٧,٠٠٠ من الدولارات كما أن البرنامج الموسع لعام ١٩٥٠ رصدت له الأمم المتحدة نحواً من عشرين مليون دولاراً فقط ، وهذا الرقم الأخير فى نظرهم تافه . وكثير من هؤلاء يحاولون أن يبرروا وجهة نظرهم بالأحوال الآتية:

(١) المساعدات التى تقدمها هيئة الأمم المتحدة للاجئين فى كوريا مثلا .

(٢) مشروع مارشال .

(٣) المبالغ التى تدفعها الولايات المتحدة إلى تركيا .

غير أن هذه المسألة تستأهل النظر والنقاش . ماذا يراد بالمعونة الفنية أيا كان مصدرها ؟ إن ميثاق البرنامج الذى وضعته هيئة الأمم المتحدة يقول فى إحدى عباراته أن الهدف منها « معونة البلاد

غير المستكملة نموها ، على دعم إقتصادياتها القومية عن طريق العمل على ازدهار الحياة الصناعية والزراعيـة . ومساعدتها على النهوض بالحياة الاجتماعية بمـا يعود نفعه على جميع السكان فيهـا » ، وذلك بتعيين الخبراء وإعداد المشروعات وتدريب المحليين . هذه هى الحدود الحقيقية للمعونة فهى أشبه بالبعثات التى ترسلها بعض البلدان أو تستقدمها على حسابها ؛ والفرق الأساسى هو أن الذين يقدمون هذه المعونة فى شتى صورها يتحملون الشطر الأكبر من تكاليفها . فهى إذن ليست مالا يقدم ، وليست الأمم المتحدة أو إدارة برنامج التعاون الفنى الأمريكى مصرفا للاقراض . على هذا النحو ـ كما أوضحنا ـ يجب منهم مغزى هذه المساعدات ، وينبغى ألا تحملها أكثر من معانيهـا الحقيقية .

أما محاولة التمثيل بالمعونة المالية التى تقدمها الولايات المتحدة إلى تركيا وبمشروع مارشال ، فلا محل لها إطلاقا ، لأن هذه المسائل تتصل بالاعتبارات السياسية أو الدولية وكذلك العسكرية ، وهـذا لا علاقة له أبدا بموضوع المساعدات الفنية .

ونعود هنا فنقول إن المعونة الفنية من جانب الأمم المتحدة أو النقطة الرابعة شىء مستقل عن التمويل اللازم للمشروعات ، ولهذا الأخير أوضاعه وشروطه وظروفه ، وإذن ينبغى عدم الخلط بين الأمور حتى لا يساء فهمها على حقيقتها .

ما معنى هذا ؟

ولقد سمعنا نوعا من النقد نعتقد أن له وجاهته ، وهو من أحد المصادر المصرية ، ذلك أن إدارة النقطة الرابعة قد خصصت لتجربة معينة ٦١,٠٠٠ دولار ومن هذا المبلغ المتواضع تبلغ مكافآت الخبراء ٤٣,٠٠٠ دولار ، وهو أمر يدعو إلى الدهشة والتساؤل ، لأن العكس هو الوضع الطبيعى . فإذا قيل أن ما يدفع لهم يتمشى مع مستويات الحياة الأمريكية ، ومع ما يتناوله أمثالهم ممن تبعث بهم الأمم المتحدة - وهو صحيح - فإننا نرى فى هذه الحالة ، بالنسبة إلى المشرفين على هذا البرنامج ، أن يزيدوا المبالغ المخصصة للمساعدات الفنية حتى يتمكنوا من أداء العمل على الوجه الأكمل .

هذا عرض موجز لنظام المعونة الفنية بوجه عام وبرنامج النقطة الرابعة بصفة خاصة ، حاولت فيه بقدر ما لدينا من حيز صغير أن نوضح الموضوع من مختلف جوانبه ، وأن نورد الآراء المتنوعة .

وإنا لنأمل أن يكون هذا البحث الصغير دافعاً للغير على معالجة هذه المسائل التى برزت اليوم وراحت تكتسب أهمية متزايدة .

اتفاق عام

للتعاون الفنى طبقا لبرنامج النقطة الرابعة

بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية

إن الحكومة المصرية من جانب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية من الجانب الآخر .

إذ تحدوهما الرغبة فى التعاون على تبادل الدراية الفنية والخبرة إبتغاء إدراك مستوى أعلى للتنمية الإقتصادية والرفاهية الإجتماعية وإشاعة حسن التفاهم وطيب الإستعداد بين الدول .

وقد قبلت كلتاهما القرار رقم ٣٠٤ (٤) الذى أصدرته الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى ١٦ من شهر نوفمبر سنة ١٩٤٩ بالموافقة على قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ٢٢٢ (٩) الخاص بالمعونة الفنية للتنمية الاقتصادية والمبادىء الأساسية لتقديم مثل هذه المعونة.

اتفقتا على ما يأتى :

المادة الأولى :

تتعهد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة المصرية بأن تتعاون كل منهما مع الأخرى على تبادل الدراية الفنية والخبرة

وما يتصل بذلك من أوجه النشاط الفنى التى ترمى إلى المساهمة فى تحقيق التنمية المتوازنة الكاملة لموارد مصر الاقتصادية وطاقتها الانتاجية .

المادة الثانية :

توافق حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على :

(ا) أن تقدم — بالقدر الذى سيتفق عليه فيما بعد — خدمات الخبراء الفنيين وأن تدفع مرتباتهم ومكافآتهم ، وكذلك نفقات انتقالهم من الولايات المتحدة وإليها .

(ب) أن تتكفل — بالقدر الذى سيتفق عليه فيما بعد — بتدريب المصريين الذين تختارهم الحكومة المصرية فى الولايات المتحدة على أن يشمل ذلك نفقات تعليمهم وسفرهم ومعيشتهم فى الولايات المتحدة.

(ح) أن تقدم - بالقدر الذى سيتفق عليه فيما بعد - المعدات والمواد اللازمة لأداء عمل الخبراء على الوجه المنتج والتى لا يمكن شراؤها إلا بدولارات الولايات المتحدة .

المادة الثالثة :

لكى تتحمل الحكومة المصرية نصيبها عادلا فى نفقات البرنامج فإنها توافق على :

(ا) أن تقدم ما يلزم من التسهيلات المكتبية ومعدات المكاتب وأدواتها والسكرتيرين والمترجمين وما يتصل بذلك من المعونة الضرورية لنجاح تنفيذ المشروعات .

(ب) أن تدفع تكاليف الأراضى والمبانى والتحسينات والمواد المحلية واليد العاملة اللازمة لتأدية عمل الخبراء على الوجه المنتج .

(ح) أن تدفع نفقات انتقال الخبراء ومواصلاتهم داخل مصر وكذلك نفقات انتقال المصريين المعينين بمقتضى الفقرة ب من المادة الثانية إلى الولايات المتحدة ومنها .

(ء) أن تعين الفنيين الصالحين وغيرهم من الموظفين المصريين الآخرين ممن يتطلب المشروع تخصيصهم للعمل مع فنيي الولايات المتحدة .

المادة الرابعة :

تعمل الحكومة المصرية على تنسيق هذا البرنامج مع برامج التعاون الفنى الأخرى المماثلة فى مصر ، وتسهل علاوة على ذلك التعاون فى تبادل الدراية الفنية والخبرة مع الأمم الصديقة الأخرى التى قد يكون لها برامج للتعاون الفنى تماثل البرنامج القائم بمقتضى هذا الاتفاق .

المادة الخامسة :

جميع موظفى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الذين يعينون فى مصر طبقا لهذا الاتفاق وأعضاء عائلاتهم المصاحبين لهم يعفون من:

(ا) ضرائب الدخل وضرائب الضمان الاجتماعى بالنسبة للمرتبات والمكافآت التى تدفعها لهم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك بالنسبة لكل دخل غير مصرى يكونون ملزمين بأن يدفعوا عنه لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ضريبتى الدخل والضمان الاجتماعى.

(ب) العوائد الجمركية ورسوم الاستيراد على حاجياتهم وأمتعتهم

الشخصية والمنزلية والمهنية ، بما فى ذلك سيارة خاصة واحدة ، وذلك عند ما يقدم هؤلاء الموظفون شهادات بأن هذه الأمتعة والحاجيات معدة لاستعمالهم واستهلاكهم الشخصى أو لاستعمال أفراد عائلاتهم واستهلاكهم وتستحق الضريبة على مثل هذه الأشياء التى تستورد معفاة من دفع الضريبة إذا بيعت أو تم التصرف فيها فى خلال ثلاث سنين . ولكن لا تستحق الضريبة إذا أعيد تصدير هذه الأشياء فى خلال هذه المدة وتعفى من الضرائب والعوائد الجركية ورسوم الاستيراد أية مواد أو معدات تدخلها فى مصر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لهذا الاتفاق .

المادة السادسة :

تعمل حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية ومصر على أن تذاع فى أوسع نطاق أهداف برامج التعاون الفنى التى تنفذ طبقا لهذا الاتفاق ومدى تقدمها وتنشر الحكومتان كل منهما فى بلادها كل مرة سنة على الأقل تقارير دورية عن برامج التعاون الفنى التى تنفذ بمقتضى هذا الاتفاق . وتتضمن هذه التقارير بيانات عن استخدام الأموال والمواد والمعدات والخدمات وتتبادل الحكومتان المعلومات فيما يتعلق ببرامج المعونة الفنية الأخرى التى طلبها أو يطلبها أحد طرفى هذا الاتفاق من البلاد الأخرى أو من المنظمات الدولية .

المادة السابعة :

إذا أريد تنفيذ مشروعات معينة طبقا لهذا الاتفاق يمكن الاتفاق كتابة على ترتيبات فرعية بين الممثلين المعينين لذلك من قبل الحكومة المصرية وممثلى إدارة التعاون الفنى بالولايات المتحدة الأمريكية أو بين أى أشخاص أو وكالات أو هيئات تعينهم هاتان الحكومتان .

المادة الثامنة :

١ — يعمل بهذا الاتفاق ابتداء من يوم تصديق الحكومة المصرية عليه ويبقى معمولا به مدة ثلاثة أشهر بعد أن تعلن إحدى الحكومتين الحكومة الأخرى كتابة بعزمها على إنهائه .

٢ — إذا رأت احدى الحكومتين تعديل هذا الاتفاق فى خلال مدة سريانه تخطر الحكومة الأخرى بذلك كتابة وبناء عليه تتشاور الحكومتان بقصد الاتفاق على التعديل .

٣ — يبقى ما قد يتفق عليه من الترتيبات الفرعية سارى المفعول بعد انتهاء هذا الاتفاق طبقا لما يتم الاتفاق عليه بين الحكومتين .

٤ — هذا الاتفاق تكميلى ، ولا ينسخ الاتفاقات القائمة بين الحكومتين إلا فيما يتعارض منها مع أحكامه .

نص اتفاق الحكومتين

على تقدير امكانيات الصناعة بمصر

وننشر فيما يلى نص الاتفاق الذى تم توقيعه لتنظيم تقدير امكانيات الصناعة بين الحكومتين ، وهو :

اتفقت وزارة التجارة والصناعة نائبة عن الحكومة المصرية وإدارة التعاون الفنى نائبة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على ما يلى :

المادة الأولى :

بناء على الاتفاق العام للتعاون الفنى الذى وقعت عليه الحكومتان المصرية والأمريكية فى القاهرة فى ٥ مايو سنة ١٩٥١

اتفقت وزارة التجارة والصناعة التى يطلق عليها هنا « الوزارة » وإدارة التعاون الفنى ويطلق عليها « الإدارة » على هذا التنظيم بغرض القيام بمشروع لتقدير إمكانيات الصناعة فى مصر . ويخضع هذا التنظيم وكل نشاط يجرى طبقا له لأحكام الاتفاق العام للتعاون الفنى السابق الإشارة إليه . وتتعاون الوزارة والإدارة فى جميع مراحل تخطيط وإدارة ذلك المشروع .

المادة الثانية :

هدف هذا المشروع هو التعاون مع الوزارة فى تقدير الإمكانيات الصناعية فى مصر ووضع خطة شاملة على مقتضاها لتنمية تصنيع البلاد ولهذا الغرض يجرى استقصاء النواحى الاقتصادية التالية :

(ا) موارد الخام

(ب) الأسواق الحاضرة والمحتملة وسائر العوامل التى تؤثر فى التجارة الداخلية وتجارة الصادر .

(حـ) وسائل النقل والمواصلات من حيث علاقتها بالتنمية الصناعية

(ء) القوى المحركة المتاحة والمحتملة من حيث علاقتها بالتنمية الصناعية وغيرها .

(هـ) التسهيلات الصناعية القائمة والمحتملة .

(و) المقدرة الفنية والتنظيمية المتوفرة والمحتملة

(ز) مصادر رأس المال الاستثمارى .

ويمكن استنادا إلى نتائج الاستقصاءات المتقدمة أن تعقد اتفاقات تكميلية لتنظيم وجوه نشاط أخرى تتعاون الحكومتان فى تنفيذها لتنمية الامكانيات الصناعية لمصر ومن ذلك .

١ — بحث صناعات معينة لتقدير ما إذا كان التوسع فيها ملائما ولتشجيع إنشاء صناعات جديدة يكون إنشاؤها مجديا على أن يؤخذ فى الاعتبار مصادر رؤوس الأموال وظروف الأسواق والمهارة الفنية والتنظيمية .

٢ — تزويد صناعات مختارة بالمعاونة الفنية بغية الوصول إلى أقصى إنتاجية لها واستخدام منشآت وما إليها كمصانع نموذجية ومراكز تدريب وتعقد مثل تلك الاتفاقات بين وزير التجارة والصناعة ومدير التعاون الفنى فى مصر .

المادة الثالثة :

توافق الإدارة على إيفاد جماعة من الفنيين والإخصائيين للمعاونة فى تنفيذ هذا المشروع . وتعين الحكومة الأمريكية هؤلاء الفنيين والاخصائيين ممن توافق الحكومة المصرية عليهم . ومن المفهوم أن رعايا الولايات المتحدة الذين تتعاقد معهم الحكومة الأمريكية للعمل فى البعثة يعدون موظفين بالحكومة الأمريكية بالمعنى المقصود فى الاتفاقية العامة .

المادة الرابعة :

يساهم الطرفان فى تنفيذ المشروع خلال مدة العمل بهذا الاتفاق على الوجه الآتى : —

١ — تؤدى الحكومة الأمريكية من وقت العمل بهذا الاتفاق إلى ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٤ مرتبات أعضاء البعثة ونفقاتهم الأخرى وكذلك النفقات الإدارية التى قد تلتزم بها الحكومة الأمريكية فى تنفيذ هذا المشروع التعاونى . ولا يتجاوز ما تتحمله حكومة الولايات المتحدة من نفقات مقابل الخدمات التى تتعاقد عليها لهذا المشروع

مبلغ مائتين وأربعين ألف دولار . إلا إذا وافق مدير التعاون الفنى الأمريكى فى مصر صراحة على صرف مبلغ أكبر من المال المرصود للبرنامج ، ويكون التزام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بإبقاء بعثة فنية فى مصر بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ متوقفاً على توفر اعتمادات لهذا الغرض .

٢ — وتقوم الحكومة المصرية منذ العمل بهذا الاتفاق إلى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٤ بما يلى : —

(ا) تختار أو تعين اخصائيين وفنيين وغيرهم من الموظفين حسب ما هو متفق عليه للتعاون مع البعثة الفنية .

(ب) تقدم السكرتيرية والمترجمين .

(ح) تهيء بقدر المستطاع المكاتب والأدوات اللازمة لها .

(ء) تقدم وسائل النقل والمواصلات للخبراء فى داخل مصر

(هـ) تهيء بقدر المستطاع ما يلزم من خدمات المصالح الحكومية المصرية للقيام بالمشروع .

(و) تزود البعثة بما قد يكون لدى الحكومة من تقارير تراها نافعة لنجاح البعثة وتعاونها على الحصول على مثل تلك التقارير التى قد تكون لدى مصادر غير حكومية .

(ز) تعاون البعثة على الاتصال بالهيئات الخاصة المناسبة التى لها اهتمام مباشر بالتنمية الاقتصادية والصناعية فى مصر .

المادة الخامسة :

تقدم البعثة مشروعا مبدئيا عن نتائج الاستقصاء والتوصيات التى انتهت إليها إلى وزير التجارة والصناعة وإلى مدير التعاون الفنى فى وقت واحد لاستطلاع تعليقاتهما ومقترحاتهما ، ولا يمكن إذاعة النتيجة النهائية لذلك الاستفتاء والتوصيات كلها أو بعضها إلا بترخيص من وزير التجارة والصناعة .

المادة السادسة :

تعمل الوزارة على أن تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ما ترى أنه يشجع التوسع فى التنمية الصناعية فى مصر من نتائج الاستقصاء وتوصياته .

المادة السابعة :

ليس فى أحكام هذا التنظيم ما يحد من حق الحكومة المصرية فى استبعاد أى جانب أو ميدان من ميادين النشاط عن نطاق البعثة.

المادة الثامنة :

يطلق على هذا التنظيم « التنظيم الخاص بمشروع التنمية الصناعية » ويعمل به ابتداء من التاريخ المذكور فى الفقرة الأخيرة منه . ويظل سارى المفعول إلى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٤ وإلى تاريخ انقضاء ثلاثة شهور بعد إخطار إحدى الحكومتين للأخرى بإنهاء الاتفاق .

« حرر من أصلين باللغتين الانجليزية والعربية » .

مطبعة السعادة بمصر

DATE DUE

338.91:B26nA:c.1
البراوى ،راشد
النقطة الرابعة فى الميزان
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01017516

American University of Beirut

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
UT VITAM HABEANT ABUNDANTIUS HABEANT
1866
الجامعة الأميركية في بيروت

338.91
B26nA

General Library